التقرير النهائي - تحقيق مكافحة الإغراق

ضد الواردات من	نسج أو أقمشة مغطاة بمادة البولي فينيل كلوريد (PVC)
ذات منشأ أو المصدرة من	جمهورية الصين الشعبية / جمهورية كوريا
رقم التحقيق	AD-23-2
التاريـخ	نوفمبر 2024

الفهرس

أولًا- المقدمة 3
ثانيًا -الإجراءات 3
ثالثًا -الأطراف المعنية 4
رابعًا -تقرير الحقائق الأساسية 5
خامسًا - تفاصيل التحقيق 5
سادسًا - جلسات الاستماع 13
سابعًا - المعلومات المتاحة 13
ثامنًا - الصناعة المحلية 14
تاسعًا -المنتج المشابه. 14
عاشرًا -الواردات من الدول المعنية 15
الحادي عشر -تحديد الإغراق 16
الثاني عشر -تحديد الضرر 22
الثالث عشر- المسببات الأخرى للضرر 31
الرابع عشر- العلاقة السببية 33
الخامس عشر- تعليقات الأطراف المعنية على تقرير الحقائق الأساسية تعليق الوكالة عليها.....34
السادس عشر- النتائج 39
السابع عشر- التوصية 39

أولًا- المقدمة

(1) وفقًا للفقرة الخامسة من المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية "اللائحة"، وبعد دراسة المعلومات والبيانات المقدمة من قبل الأطراف المعنية المشاركة في هذا التحقيق، ودراسة التعليقات والملاحظات المقدمة من قبل الأطراف المعنية المشاركة بالتحقيق على تقرير الحقائق الأساسية، أعدت وكالة المعالجات التجارية "الوكالة" بالهيئة العامة للتجارة الخارجية "الهيئة" هذا التقرير لعرض النتائج النهائية والتوصية التي توصلت إليها بالتحقيق الجاري.

ثانيًا - الإجراءات

أ- الشكوى:

(2) بتاريخ 2023/10/11 م تلقت الوكالة شكوى مؤيدة مستنديًا من شركة فبك للصناعة تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها بالمادة الرابعة والخامسة من اللائحة، وتم تسجيل الشكوى في سجل الشكاوى برقم (ADC-23-2-FP)، وتدعي الصناعة المحلية في الشكوى أن الواردات من منتج نسج أو أقمشة مغطاة بمادة البولي فينيل كلوريد "PVC" ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا ترد إلى المملكة بأسعار مغرقة وتسبب لها ضررًا ماديًا، وتم إشعار حكومات الدول المعنية بتلقي الشكوى بتاريخ 2023/11/30م.

ب- إعلان بدء التحقيق:

(3) بتاريخ 2023/11/30م صدر قرار محافظ الهيئة ببدء التحقيق رقم (AD-23-2) وتم نشر إعلان بدء التحقيق رقم (2) في الجريدة الرسمية "أم القرى" بالعدد 5010 وتاريخ 2023/11/30م وبالموقع الإلكتروني للهيئة.

ج- فترة التحقيق:

(4) فترة التحقيق من 2022/07/01م إلى 2023/06/30م، وفترة تقييم الضرر من 2020/1/1م إلى 2023/6/30م.

د- المنتج الخاضع للتحقيق:

(5) المنتج الخاضع للتحقيق هو: نسج أو أقمشة مشرية أو مطلية أو مغطاة أو منضدة بلدائن من البولي فينيل كلوريد (PVC) وإن كانت على شكل رولات، طرابيل، أشرعة طرابيل، أو أغطية للبضائع وغيرها.

(6) وصف المنتج: خيوط بوليستر منسوجة أو مشرية أو مطلية أو مغطاة أو منضدة بلدائن من البولي فينيل كلوريد (PVC) ثم مطلية بمادة الاكليريك أو مادة الـ (PVDF) على كلا الوجهين بوزن يبدأ من 300 جرام للمتر المربع وحتى 2000 جرام للمتر المربع، ويتحمل قوة شد تبدأ من 2000 نيوتن وتصل إلى 10000 نيوتن، تصنع بألوان مختلفة بحسب الطلب، ووفق هذا الوصف قد يتخذ المنتج أشكال عديدة للاستخدامات منها على شكل لفات أو رولات، الواح وصفائح، طرابيل، طرابيل للبضائع، أقمشة طرابيل بلاستيكية، أقمشة تظليل ضد الشمس أو حاجبات تظليل ضد الشمس، أشرعة، أشرعة بلاستيكية، أغطية تظليل، أغطية للبضائع، ستائر جانبية، مظلات، خيام، لفات أو رولات تغليف، مشمع بضائع، لفات العزل المائي، لوحات أو رولات للطباعة.

(7) المسمى الموضح أعلاه هو المسمى الخاص بالمنتج الخاضع للتحقيق وأي معلومات إضافية أو مصطلحات أخرى مُقدمة تهدف إلى مساعدة الأطراف المعنية على تحديد المنتج الخاضع للتحقيق.

(8) يندرج المنتج الخاضع للتحقيق تحت البند/البنود الجمركية: 590310000000، 392112000000، 392190400000، 392690610000 من التعريفة الجمركية المتكاملة.

(9) خلال التحقيق وبناء على الحقائق الأساسية التي توصلت إليها الوكالة من خلال الإجابات على قوائم الأسئلة وزيارات التحقق تم إجراء تعديل محدود على وصف المنتج الخاضع للتحقيق وفق القسم (تاسعًا) الخاص بالمنتج المشابه، وقد تم أخذ هذا التغيير المحدود في الاعتبار في دراسة بيانات جميع الأطراف المعنية.

ثالثًا: الأطراف المعنية

أ- المنتجون المحليون:

1- شركة فبك للصناعة.

2- شركة العبيكان للمنسوجات التقنية.

ب- حكومات الدول المعنية:

1- حكومة جمهورية الصين الشعبية.

2- حكومة جمهورية كوريا (الملحقية التجارية الكورية في المملكة).

ج- المنتجون والمصدرون الأجانب:

1- Zhejiang Dejia New Material Co., Ltd (جمهورية الصين الشعبية)

2- Zhejiang Hontex New Materials Co., Ltd (جمهورية الصين الشعبية)

3- Qingdao Babistar Health Tech Co., Ltd (جمهورية الصين الشعبية)

4- Qingdao Taimei Products Co., Ltd (جمهورية الصين الشعبية)

5- Zhejiang Hailide New Material Co., Ltd (جمهورية الصين الشعبية)

6- Zhejiang Gaia Textile Co., Ltd (جمهورية الصين الشعبية)

7- Feicheng Taishan Plastic-Coated Canvas Co., Ltd (جمهورية الصين الشعبية)

8- HEESUNG POLYMER (جمهورية كوريا)

د- المستوردون:

1- شركة عبد الرحمن صالح البهدل.

2- شركة ركن العدين للتجارة.

هـ- المستخدمون:

لم يعلن أي من المستخدمين عن أنفسهم كطرف معني بهذا التحقيق.

رابعًا: تقرير الحقائق الأساسية

(10) قامت الوكالة بتاريخ 2024/10/21 بإتاحة تقرير الحقائق الأساسية غير السري للأطراف المعنية وأرسلت تقارير الإفصاح السرية لحسابات الأطراف المعنية المتعاونة، وتم منحهم مهلة سبعة أيام للتعليق وتم تمديد فترة التعليق ثلاثة أيام إضافية لإرسال التعليقات على التقارير، وقد تلقت الوكالة التعليقات من الشركات التالية:

- الملحقية التجارية الكورية في المملكة
- HEESUNG POLYMER
- Zhejiang Hontex New Materials Co., Ltd & Haining Hongyuan
- Zhejiang Gaia Textile Co., Ltd
- Feicheng Taishan Plastic-Coated Canvas Co., Ltd
- Zhejiang Dejia New Material Co., Ltd
- شركة فبك للصناعة
- شركة عبدالرحمن صالح البهدل

(11) قامت الوكالة بتاريخ 2024/10/30م بمشاركة تعليقات الأطراف المعنية غير السرية على تقرير الحقائق الأساسية في الملف العام وإتاحة الفرصة لتقديم التعليقات خلال ثلاثة أيام.

(12) قامت الوكالة بدراسة جميع التعليقات الواردة بعناية وتم التعليق عليها في القسم الخامس عشر.

خامساً: تفاصيل التحقيق

(13) قامت الوكالة بتاريخ 2023/11/30م بإتاحة قوائم الأسئلة ونسخة من إعلان بدء التحقيق وأسئلة العينة على الموقع الإلكتروني العام للهيئة.

(14) قامت الوكالة بتاريخ 2023/11/30م بإرسال نسخة من إعلان بدء التحقيق والنص غير السري للشكوى، وكذلك الرابط الخاص بقوائم الأسئلة لكل من الأطراف المعنية المعروفة لدى الوكالة وحكومات الدول المعنية من خلال سفاراتهم بالمملكة ليقوموا بإرسالها للمنتجين والمصدرين غير المعروفين لدى الوكالة والذين قاموا بتصدير المنتج الخاضع للتحقيق إلى المملكة خلال فترة التحقيق.

(15) قامت الهيئة بإتاحة فرصة للأطراف المعنية وفقًا للفقرة الخامسة من المادة الثامنة من اللائحة للتعليق وإبداء المرئيات على الشكوى وإعلان بدء التحقيق خلال 37 يومًا من تاريخ إرسال الإشعار بالإعلان والنص غير السري للشكوى، كما قامت الهيئة بمنح الأطراف المعنية وفقًا للفقرة الخامسة من المادة الثامنة من اللائحة 10 أيام إضافية للرد على قوائم الأسئلة.

(16) قامت الوكالة بزيارات التحقق الميدانية خلال مجريات التحقيق إلى كلٍ من شركات الصناعة المحلية والمنتجون والمصدرون الأجانب المتعاونين في هذا التحقيق.

(17) قامت الوكالة بتاريخ 2024/10/21 بإشعار الأطراف المعنية بالحقائق الأساسية وفق ما هو موضح في القسم (رابعًا).

أ- **المنتجون المحليون**

1- شركة فبك للصناعة:

(18) تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/24م بريداً إلكترونياً تطلب فيه شركة فبك للصناعة تمديد فترة الإجابة على قائمة الأسئلة، وردت الوكالة بتاريخ 2023/12/25م بالموافقة على الطلب مع منح الشركة فترة (عشرة أيام) للإجابة حتى تاريخ 2024/1/15م. ووفق المهلة المحددة تلقت الوكالة إجابة الشركة على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة حيث تبين وجود بعض البيانات التي لم تستوف من قبل الشركة، وعليه فقد قامت الوكالة بتاريخ 2024/2/6م بإرسال خطاب بالأسئلة التكميلية للشركة لاستيفاء البيانات الناقصة. ووفق المهلة المحددة تلقت الوكالة بتاريخ 2024/2/12م إجابة الشركة على قائمة الأسئلة التكميلية وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة.

(19) تلقت الوكالة بريداً إلكترونياً من شركة فبك للصناعة تطلب فيه إيضاح الشروط الواجب توافرها لتقديم طلب بفرض تدابير مكافحة إغراق مؤقتة ضد المنتج الخاضع للتحقيق، وقامت الوكالة بالرد على الشركة بتاريخ 2024/2/8م على هذا الطلب وفقا لأحكام نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية ولائحته وكذلك اتفاق مكافحة الإغراق. وقد استلمت الوكالة بتاريخ 2024/2/28م بريداً إلكترونيًا تطلب فيه الشركة فرض تدابير مكافحة إغراق مؤقتة مرفق به بعض المعلومات والأدلة، وعليه فقد قامت الوكالة بدراسة وفحص ما ورد من الشركة بشأن طلب فرض تدابير مكافحة إغراق مؤقتة، وأرسلت الوكالة ردها بتاريخ 2024/3/25م برفض طلب الشركة فرض تدابير مكافحة إغراق مؤقتة لعدم استيفاء كافة الشروط المؤيدة لطلب فرض الرسوم المؤقتة.

(20) قامت الوكالة بتاريخ 2024/4/2م بإرسال خطاب للشركة لطلب إجراء زيارة التحقق من البيانات الواردة في الإجابة على قوائم الأسئلة يتضمن مخطط تمهيدي للزيارة والبيانات التي سيتم التحقق منها خلال الفترة من 21 إلى 2024/4/24م وتلقت الوكالة خطابًا من الشركة بعدم ملائمة التوقيتات المقترحة للزيارة وبناء عليه تم إرسال خطاب آخر بتاريخ 2024/4/8م، وقد تم اقتراح موعد آخر لزيارة التحقق خلال الفترة من 5 إلى 2024/5/8م ووافقت الشركة كتابيًا على ذلك بتاريخ 2024/4/9م.

(21) تم إجراء زيارة التحقق الميدانية للشركة خلال الفترة من 2024/5/5 إلى 2024/5/8م للتحقق من البيانات الواردة في الإجابة على قائمة الأسئلة والأسئلة التكميلية.

(22) تلقت الوكالة تعليقات شركة فبك للصناعة على تقرير الحقائق الأساسية وعلى تعليقات المنتجين والمصدرين الأجانب على تقرير الحقائق الأساسية. (القسم الخامس عشر).

2- شركة العبيكان للمنسوجات التقنية:

(23) تلقت الوكالة بتاريخ 2024/1/15م إجابة الشركة على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة حيث تبين وجود بعض البيانات التي لم تستوف من قبل الشركة، وعليه فقد قامت الوكالة بتاريخ 2024/2/6م بإرسال خطاب بالأسئلة التكميلية للشركة لاستيفاء البيانات الناقصة. كما تلقت الوكالة بتاريخ 2024/2/14م إجابة الشركة على قائمة الأسئلة التكميلية وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة.

(24) قامت الوكالة بتاريخ 2024/4/2م بإرسال خطاب للشركة لطلب إجراء زيارة التحقق الميدانية من البيانات الواردة في الإجابة على قوائم الأسئلة يتضمن مخطط تمهيدي للزيارة والبيانات التي سيتم التحقق منها خلال الفترة من 2024/4/28 إلى 2024/5/1م ووافقت الشركة كتابيًا على هذا الطلب بتاريخ 2024/4/16م.

(25) تم إجراء زيارة التحقق الميدانية للشركة خلال الفترة من 2024/4/28 إلى 2024/5/1م للتحقق من البيانات الواردة في الإجابة على قائمة الأسئلة والأسئلة التكميلية.

ب- المنتجون والمصدرون الأجانب:

(26) تلقت الوكالة الإجابة على أسئلة العينة الموجهة للمنتجين والمصدرين الأجانب من قبل ستة شركات بجمهورية الصين الشعبية وشركة واحدة من جمهورية كوريا، لذا فقد لجأت الوكالة إلى استخدام أسلوب العينة بالنسبة للمنتجين والمصدرين بجمهورية الصين الشعبية فقط.

جمهورية الصين الشعبية - الشركات المتعاونة:

1. Zhejiang Dejia New Material Co.

(27) تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/10م طلب من الشركة لتسجيلها كطرف معني، وتم الرد على الشركة بقبولها كطرف معني بالتحقيق وتم موافاتها بإعلان بدء التحقيق والنص غير السري من الشكوى وقائمة أسئلة المنتجين/ المصدرين وملحقاتها وأسئلة العينة مع التأكيد على التسجيل بالنظام الإلكتروني لوكالة المعالجات التجارية (TRES). كما تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/15م إجابة الشركة على أسئلة العينة، وقامت الوكالة بتاريخ 2023/12/28م بإرسال نتيجة العينة للشركة التي تفيد بإدراجها بالعينة. تلقت الوكالة بتاريخ 2024/1/16م إجابة الشركة على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة وتبين وجود بعض البيانات التي لم تستوف من قبل الشركة أو التي تحتاج مزيدًا من الاستيضاح، وعليه قامت الوكالة

بتاريخ 2024/4/2م بإرسال قائمة أسئلة تكميلية للشركة لاستيفاء البيانات الناقصة، وتلقت الوكالة بتاريخ 2024/4/17م إجابة الشركة على قائمة الأسئلة التكميلية وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة.

(28) قامت الوكالة بتاريخ 2024/4/21م بإرسال خطاب للشركة لطلب إجراء زيارة التحقق الميدانية للتحقق من البيانات الواردة في الإجابات على قوائم الأسئلة متضمنًا التاريخ المقترح للزيارة، وتلقت الوكالة الموافقة على هذا الطلب بتاريخ 2024/4/21م. وعليه فقد قامت الوكالة بتاريخ 2024/5/27م بإرسال خطاب للشركة يتضمن مخطط تمهيدي للزيارة متضمنًا خطة الزيارة والبيانات التي سيتم التحقق منها، كما قامت الوكالة بتاريخ 2024/6/5م بإخطار حكومة جمهورية الصين الشعبية بطلب إجراء زيارة التحقق، وتم إجراء زيارة التحقق الميدانية للشركة في الفترة من 2024/7/15 إلى 2024/7/19م للتحقق من البيانات الواردة في الإجابة على قوائم الأسئلة.

(29) تلقت الوكالة بتاريخ 2024/10/25 استفسار من الشركة يتعلق بالقيمة العادية المحسوبة للشركة وفق تقرير الإفصاح السري وتم الإجابة عليه بتاريخ 2024/10/30.

2. Zhejiang Gaia Textile Co., Ltd.

(30) تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/14م طلب من الشركة لتسجيلها كطرف معني، وتم الرد على الشركة بقبولها كطرف معني بالتحقيق وتم موافاتها بإعلان بدء التحقيق والنص غير السري من الشكوى وقائمة أسئلة المنتجين/ المصدرين وملحقاتها وأسئلة العينة وطلب التسجيل بالنظام الإلكتروني لوكالة المعالجات التجارية (TRES)، كما تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/20م إجابة الشركة على أسئلة العينة، وقامت الوكالة بتاريخ 2023/12/28م بإرسال نتيجة العينة للشركة التي تفيد بإدراجها بالعينة. تلقت الوكالة بتاريخ 2024/1/15م إجابة الشركة على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة وتبين وجود بعض البيانات التي لم تستوف من قبل الشركة أو التي تحتاج مزيدًا من الاستيضاح، وعليه قامت الوكالة بتاريخ 2024/3/20م بإرسال قائمة أسئلة تكميلية للشركة لاستيفاء البيانات الناقصة، وتلقت الوكالة بتاريخ 2024/4/9م إجابة الشركة على قائمة الأسئلة التكميلية وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة.

(31) قامت الوكالة بتاريخ 2024/4/21م بإرسال خطاب للشركة لطلب إجراء زيارة التحقق الميدانية للتحقق من البيانات الواردة في الإجابات على قوائم الأسئلة متضمنًا التاريخ المقترح للزيارة، وتلقت الوكالة الموافقة على هذا الطلب بتاريخ 2024/4/23م. وعليه فقد قامت الوكالة بتاريخ 2024/5/27م بإرسال خطاب للشركة يتضمن مخطط تمهيدي للزيارة متضمنًا خطة الزيارة والبيانات التي سيتم التحقق منها، كما قامت الوكالة بتاريخ 2024/6/5م بإخطار حكومة جمهورية الصين الشعبية بطلب إجراء زيارة التحقق، وتم إجراء زيارة التحقق الميدانية للشركة في الفترة من 2024/7/8 إلى 2024/7/12م للتحقق من البيانات الواردة في الإجابة على قوائم الأسئلة.

(32) تلقت الوكالة بتاريخ 2024/10/30م تعليقات الشركة على تقرير الحقائق الأساسية وتقرير الإفصاح السري. (القسم الخامس عشر).

3. Zhejiang Hontex New Materials Co. Ltd & Haining Hongyuan I/E Co., Ltd

(33) تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/10م طلب من شركة Zhejiang Hontex New Materials Co. المنتجة لتسجيلها كطرف معني، كما طلبت تسجيل شركة Haining Hongyuan I/E Co. المصدرة والتابعة لها كطرف معني، وقد تم الرد على الشركتين بقبولهما كأطراف معنية بالتحقيق وتم موافاتهما بإعلان بدء التحقيق والنص غير السري من الشكوى وقائمة أسئلة المنتجين/المصدرين وملحقاتها وأسئلة العينة وطلب التسجيل بالنظام الإلكتروني لوكالة المعالجات التجارية (TRES). كما تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/15م إجابة من الشركتين على أسئلة العينة، وقامت الوكالة بتاريخ 2023/12/28م بإرسال نتيجة العينة التي تفيد باختيارهما شركة احتياطية للشركات المدرجة بالعينة، وتلقت الوكالة بتاريخ 2024/1/19م إجابة الشركتين على قائمة الأسئلة.

(34) تلقت الوكالة بتاريخ 2024/10/30م تعليقات الشركتين على تقرير الحقائق الأساسية. (القسم الخامس عشر).

الشركات غير المتعاونة:

4. FEICHENG TAISHAN PLASTIC-COATED CANVAS CO., LTD.

(35) تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/14م طلب من الشركة لتسجيلها كطرف معني، وتم الرد على الشركة بقبولها كطرف معني بالتحقيق وتم موافاتها بإعلان بدء التحقيق والنص غير السري من الشكوى وقائمة أسئلة المنتجين/ المصدرين وملحقاتها وأسئلة العينة مع التأكيد على التسجيل بالنظام الإلكتروني لوكالة المعالجات التجارية (TRES)، كما تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/21م إجابة الشركة على أسئلة العينة، وقامت الوكالة بتاريخ 2023/12/28م بإرسال نتيجة العينة للشركة التي تفيد بإدراجها بالعينة. وقد تلقت الوكالة بتاريخ 2024/1/16م إجابة الشركة على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة وتبين وجود بعض البيانات التي لم تستوف من قبل الشركة أو التي تحتاج مزيدًا من الاستيضاح، وعليه قامت الوكالة بتاريخ 2024/3/21م بإرسال قائمة أسئلة تكميلية للشركة لاستيفاء البيانات الناقصة، وتلقت الوكالة بتاريخ 2024/4/10م إجابة الشركة على قائمة الأسئلة التكميلية وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة.

(36) قامت الوكالة بتاريخ 2024/4/21م بإرسال خطاب للشركة لطلب إجراء زيارة التحقق الميدانية للتحقق من البيانات الواردة في الإجابات على قوائم الأسئلة متضمنًا التاريخ المقترح للزيارة، وتلقت الوكالة الموافقة على هذا الطلب بتاريخ 2024/4/22م. وعليه فقد قامت الوكالة بتاريخ 2024/5/27م بإرسال خطاب للشركة يتضمن مخطط تمهيدي للزيارة متضمنًا خطة الزيارة والبيانات التي سيتم التحقق منها، كما قامت الوكالة بتاريخ 2024/6/5م بإخطار حكومة جمهورية الصين الشعبية بطلب

إجراء زيارة التحقق، وتم إجراء زيارة التحقق الميدانية للشركة في الفترة من 2024/7/22 إلى 2024/7/26م للتحقق من البيانات الواردة في الإجابة على قوائم الأسئلة.

(37) قامت الوكالة باعتبار الشركة طرف غير متعاون وفقًا لأحكام الفقرة السابعة من المادة العاشرة والفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعون من اللائحة التنفيذية، وذلك لعدم تمكن الوكالة من التحقق من مجموعة من البيانات لدى الشركة بما فيها تكاليف الإنتاج وطرق التصنيع ومبيعات التصدير والمبيعات المحلية، وهو ما أعاق الوكالة من التحقق من بيانات جوهرية تتعلق بإجابات الشركة على قائمة الأسئلة والأسئلة التكميلية.

(38) تلقت الوكالة بتاريخ 2024/10/30م تعليقات الشركة على تقرير الحقائق الأساسية. (القسم الخامس عشر).

5. Qingdao Taimei Products Co., Ltd

(39) تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/11م طلب من الشركة لتسجيلها كطرف معني، وتم الرد على الشركة بقبولها كطرف معني بالتحقيق وتم موافاتها بإعلان بدء التحقيق والنص غير السري من الشكوى وقائمة أسئلة المنتجين/ المصدرين وملحقاتها وأسئلة العينة وطلب التسجيل بالنظام الإلكتروني لوكالة المعالجات التجارية (TRES)، كما تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/19م إجابة الشركة على أسئلة العينة، وقامت الوكالة بتاريخ 2023/12/28م بإرسال نتيجة العينة للشركة التي تفيد بإدراجها بالعينة.

(40) لم تتلق الوكالة إجابة الشركة على قائمة الأسئلة في المواعيد المحددة، وقامت الوكالة بتاريخ 2024/1/24م بإخطار الشركة بأنه وفقًا لأحكام الفقرة السابعة من المادة العاشرة والفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعون من اللائحة التنفيذية سيتم اعتبار الشركة طرف غير متعاون في التحقيق نتيجة عدم قيامها بالإجابة على قائمة الأسئلة في المواعيد المحددة، ولم تتلق الوكالة أية تعليقات من الشركة، وبناء على ذلك اعتبرت الوكالة هذه الشركة طرف غير متعاون.

6. Qingdao Babistar Health Tech Co., Ltd

(41) تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/14م طلب من الشركة لتسجيلها كطرف معني، وتم الرد على الشركة بقبولها كطرف معني بالتحقيق وتم موافاتها بإعلان بدء التحقيق والنص غير السري من الشكوى وقائمة أسئلة المنتجين/ المصدرين وملحقاتها وأسئلة العينة وطلب التسجيل بالنظام الإلكتروني لوكالة المعالجات التجارية (TRES)، ولم تتلق الوكالة أي إجابة من الشركة على أسئلة العينة وقائمة أسئلة المنتجين/ المصدرين وعليه تم اعتبار الشركة طرف غير متعاون في التحقيق وفقًا لأحكام الفقرة السابعة من المادة العاشرة والفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعون من اللائحة التنفيذية.

7. Zhejiang Hailide New Material Co.

(42) تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/15م طلب من الشركة لتسجيلها كطرف معني وإجابة الشركة على أسئلة العينة، وتم الرد على الشركة بقبولها كطرف معني بالتحقيق وموافاتها بإعلان بدء التحقيق والنص غير السري من الشكوى وقائمة أسئلة

المنتجين/المصدرين وملحقاتها وطلب التسجيل بالنظام الإلكتروني لوكالة المعالجات التجارية (TRES)، كما قامت الوكالة بتاريخ 2023/12/28م بإرسال نتيجة العينة للشركة التي تفيد بإدراجها بالعينة، وتلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/29م طلب الشركة بالانسحاب من التحقيق، وعليه قامت الوكالة بتاريخ 2024/1/1م بإخطار الشركة بأنها ستعتبر طرف غير متعاون في التحقيق وفقًا لأحكام الفقرة السابعة من المادة العاشرة والفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعون من اللائحة التنفيذية.

جمهورية كوريا

حكومة جمهورية كوريا (الملحقية التجارية الكورية في المملكة)

(43) تلقت الوكالة بتاريخ 2024/10/29م تعليقات من المحلقية التجارية الكورية في المملكة على تقرير الحقائق الأساسية. (القسم الخامس عشر).

HEESUNG POLYMER

(44) تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/15م طلب من الشركة لتسجيلها كطرف معني، وتم الرد على الشركة بقبولها كطرف معني بالتحقيق وتم موافاتها بإعلان بدء التحقيق والنص غير السري من الشكوى وقائمة أسئلة المنتجين/المصدرين وملحقاتها وأسئلة العينة وطلب التسجيل بالنظام الإلكتروني لوكالة المعالجات التجارية (TRES)، كما تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/21م إجابة الشركة على أسئلة العينة، وقامت الوكالة بتاريخ 2023/12/28م بإخطار الشركة بعدم عمل عينة حيث أنها الشركة الوحيدة بجمهورية كوريا المتعاونة في التحقيق.

(45) تلقت الوكالة بتاريخ 2024/1/20م إجابة الشركة على قائمة الأسئلة، وعليه فقد قامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة وتبين وجود بعض البيانات التي لم تستوف من قبل الشركة أو التي تحتاج مزيدًا من الاستيضاح، وعليه قامت الوكالة بتاريخ 2024/3/10م بإرسال قائمة أسئلة تكميلية للشركة لاستيفاء البيانات الناقصة، وتلقت الوكالة بتاريخ 2024/3/26م إجابة الشركة على قائمة الأسئلة التكميلية وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة.

(46) قامت الوكالة بتاريخ 2024/4/21م بإرسال خطاب للشركة لطلب إجراء زيارة التحقق الميدانية للتحقق من البيانات الواردة في الإجابات على قوائم الأسئلة متضمنًا التاريخ المقترح للزيارة، وتلقت الوكالة الموافقة على هذا الطلب بتاريخ 2024/4/24م. وقد قامت الوكالة بتاريخ 2024/5/27م بإرسال خطاب للشركة يتضمن مخطط تمهيدي للزيارة متضمنًا خطة الزيارة والبيانات التي سيتم التحقق منها، كما قامت الوكالة بتاريخ 2024/6/5م بإخطار حكومة جمهورية كوريا بطلب إجراء زيارة التحقق، وتم إجراء زيارة التحقق للشركة في الفترة من 2024/7/1 إلى 2024/7/5م للتحقق من البيانات الواردة في الإجابة على قوائم الأسئلة.

(47) تلقت الوكالة بتاريخ 2024/10/30م تعليقات الشركة على تقرير الحقائق الأساسية. (القسم الخامس عشر).

ج- **المستوردون**

1- شركة عبدالرحمن صالح البهدل:

(48) تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/14م بريداً إلكترونياً من الشركة يتضمن مرفقات لمستندات تخص الشركة، وردّت الوكالة بتاريخ 2023/12/20م بواسطة البريد الإلكتروني أكّدت فيه على ضرورة إرسال بريد إلكتروني يحتوي على رغبة الشركة بتسجيلها كطرف معني في التحقيق والإجابة على جميع الأسئلة المطلوبة في قائمة الأسئلة واستيفاء ملحق الجداول الإلكترونية المرفق بالقائمة والتسجيل بالنظام الإلكتروني لوكالة المعالجات التجارية (TRES) لرفع الملفات ومتابعة سير التحقيق. كما تلقت الوكالة بتاريخ 2024/1/8م بريداً إلكترونياً من الشركة لطلب التسجيل كطرف معني بالتحقيق وردت الوكالة بالموافقة على طلب تسجيل الشركة كطرف معنى بتاريخ 2024/1/10م مع منح الشركة مهلة عشرة أيام إضافية للإجابة على قائمة الأسئلة تنتهي في 2024/1/15م.

(49) قامت الوكالة بتاريخ 2024/1/14م بإرسال بريد إلكتروني للشركة للتذكير بأن آخر موعد لتلقي الإجابات على قائمة الأسئلة 2024/1/15م. وقد تلقت الوكالة بتاريخ 2024/1/15م بريد إلكتروني مرفق به إجابة الشركة على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة؛ وتبين وجود بعض البيانات التي لم تستوف بالإجابة. وعليه فقد قامت الوكالة بتاريخ 2024/1/24 م بإرسال خطاب بقائمة الأسئلة التكميلية للشركة لاستيفاء البيانات الناقصة، وتم منح الشركة مهلة أسبوع من تاريخ إرسال الخطاب للإجابة وذلك لاعتبار الشركة طرفاً متعاوناً في التحقيق وفقا لأحكام الفقرة السابعة من المادة العاشرة والفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعون من اللائحة.

(50) لم تتلق الوكالة أي إجابة من الشركة على خطاب قائمة الأسئلة التكميلية، ومن ثم تم اعتبار الشركة طرفاً غير متعاوناً بالتحقيق.

(51) تلقت الوكالة بتاريخ 2024/10/25م تعليقات الشركة على تقرير الحقائق الأساسية. (القسم الخامس عشر).

2- شركة ركن العدين للتجارة:

(52) تلقت الوكالة بتاريخ 2023/12/25م بريداً إلكترونياً يتضمن مرفقات لمستندات تخص الشركة، وردت الوكالة بتاريخ 2023/12/20م عبر البريد الإلكتروني أكدت فيه على ضرورة إرسال بريد إلكتروني موجه للوكالة يحتوي على رغبة الشركة بتسجيلها كطرف معني في التحقيق والإجابة على جميع الأسئلة المطلوبة بقائمة الأسئلة واستيفاء ملحق الجداول الإلكترونية المرفق بالقائمة والتسجيل بالنظام الإلكتروني لوكالة المعالجات التجارية (TRES) الخاص في التحقيق لرفع الملفات ومتابعة سير التحقيق.

(53) تلقت الوكالة بتاريخ 2024/1/8م بريد إلكتروني تطلب فيه الشركة زيادة الفترة المقترحة للإجابة على قائمة أسئلة المستوردين وطلب تقديم شرح آلية الإجابة عليها وإرسال قائمة الأسئلة. كما تم عقد اجتماع افتراضي بين الوكالة والشركة بتاريخ 2024/1/9م تم فيه شرح كيفية الإجابة على قائمة أسئلة المستوردين من قبل ممثلي الوكالة وطلبت الشركة تسجيل نفسها

كطرف معني بالتحقيق وردت الوكالة بالموافقة على طلب تسجيل الشركة كطرف معنى عن طريق البريد الإلكتروني بتاريخ 2024/1/9م مرفق به قائمة الأسئلة وملحقها الإلكتروني، مع منح الشركة مهلة عشرة أيام إضافية للإجابة على قائمة الأسئلة تنتهي في 2024/1/15م.

(54) قامت الوكالة بتاريخ 2024/1/14م بإرسال بريد إلكتروني للشركة للتذكير بأن آخر موعد لتلقي الإجابات على قائمة الأسئلة 2024/1/15م. كما تلقت الوكالة بتاريخ 2024/1/14م طلب الشركة مهلة إضافية ثلاثة أيام للإجابة على قائمة الأسئلة ووافقت الوكالة على ذلك. وقد تلقت الوكالة بتاريخ 2024/1/16م إجابة الشركة على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بالرد على الشركة بتاريخ 2024/1/18م باستلام الإجابة وقامت الوكالة بدراسة وتحليل ما ورد بها وتبين وجود بعض البيانات التي لم تستوف في الإجابة على قائمة أسئلة المستوردين. وعليه فقد قامت الوكالة بتاريخ 2024/1/24م بإرسال خطاب بقائمة الأسئلة التكميلية للشركة لاستيفاء البيانات الناقصة، وتم منح الشركة مهلة أسبوع من تاريخ إرسال الخطاب للإجابة وذلك لاعتبار الشركة طرفاً متعاونا في التحقيق وفقا لأحكام الفقرة السابعة من المادة العاشرة والفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعون.

(55) لم تتلق الوكالة أي إجابات من الشركة على خطاب قائمة الأسئلة التكميلية ومن ثم تم اعتبار الشركة طرفاً غير متعاوناً بالتحقيق.

د- المستخدمون:

(56) لم تتلق الوكالة أي طلبات من المستخدمين للإعلان عن أنفسهم كطرف معني بالتحقيق ومن ثم لا توجد إجابات على قائمة أسئلة المستخدمين بهذا التحقيق.

سادسًا: جلسات الاستماع

(57) لم تعقد الوكالة جلسة استماع نظرًا لعدم تلقيها طلبات من الأطراف المعنية لعقد جلسة استماع وذلك وفقًا لأحكام الفقرة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة.

سابعًا: المعلومات المتاحة

(58) وفقًا للمادة السادسة والأربعون من اللائحة فإن عدم تعاون الطرف المعني أو مخالفته المعايير والمواصفات، أو تقديمه معلومات غير حقيقية أو غير كاملة أو تقديمه للمعلومات بعد الفترات الزمنية المحددة دون الحصول على موافقة كتابية من الوكالة بتمديد فترة تقديم المعلومات، يترتب عليه أحقية الوكالة في رفض جميع أو جزء من المعلومات المقدمة من الطرف المعني واستخدام عوضاً عنها المعلومات المتاحة لدى الوكالة بما في ذلك المعلومات التي قدمتها الصناعة المحلية في الشكوى، وذلك بغرض التوصل إلى النتائج الأولية أو النهائية السلبية أو الإيجابية بالتحقيق.

(59) تم اللجوء لاستخدام المعلومات المتاحة بالنسبة للشركات غير المتعاونة.

ثامنًا: الصناعة المحلية

(60) شركة فبك للصناعة هي مقدمة الشكوى وتؤيدها شركة العبيكان للمنسوجات التقنية التي تعاونت في التحقيق، وتمثل الشركتين "الصناعة المحلية" بالمملكة وفقًا للمادة الأولى من نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية، حيث يمثل مجموع إنتاجهما (100%) من إجمالي الإنتاج الفعلي للمنتج المشابه بولي فينيل كلوريد (PVC).

تاسعًا: المنتج المشابه

(61) المنتج المشابه هو نسج أو أقمشة مشربة أو مطلية أو مغطاة أو منضدة بلدائن من البولي فينيل كلوريد (PVC) وإن كانت على شكل رولات، طرابيل، أشرعة طرابيل، أو أغطية للبضائع وغيرها.

(62) وصف المنتج: خيوط بوليستر منسوجة أو مشربة أو مطلية أو مغطاة أو منضدة بلدائن من البولي فينيل كلوريد (PVC) ثم مطلية بمادة الاكليريك أو مادة الـ (PVDF) على كلا الوجهين بوزن يبدأ من 300 جرام للمتر المربع وحتى 2000 جرام للمتر المربع، ويتحمل قوة شد تبدأ من 2000 نيوتن وتصل إلى 10000 نيوتن، تصنع بألوان مختلفة بحسب الطلب، ووفق هذا الوصف قد يتخذ المنتج أشكال عديدة للاستخدامات منها على شكل لفات أو رولات، الواح وصفائح، طرابيل، طرابيل للبضائع، أقمشة طرابيل بلاستيكية، أقمشة تظليل ضد الشمس أو حاجبات تظليل ضد الشمس، أشرعة، أشرعة بلاستيكية، أغطية تظليل، أغطية للبضائع، ستائر جانبية، مظلات، خيام، لفات أو رولات تغليف، مشمع بضائع، لفات العزل المائي، لوحات أو رولات للطباعة.

(63) قدمت الشركة الشاكية في شكواها أن المنتج المشابه والمنتج محل الشكوى عبارة عن خيوط بوليستر منسوجة أو أقمشة مشربة أو مغطاة أو منضدة أو مطلية بمادة البولي فينيل كلوريد (PVC) على كلا الوجهين، ثم مطلية بمادة الاكليريك أو مادة البي في دي إف (PVDF) على كلا الوجهين بوزن يبدأ من 200 جرام للمتر المربع وحتى 2000 جرام للمتر المربع، ويتحمل قوة شد تبدأ من 2000 نيوتن وتصل إلى 10000 نيوتن، تُصنّع بألوان مختلفة بناءً على الطلب.

(64) توصلت الوكالة بناء على إجابات الصناعة المحلية وزيارات التحقق الميدانية إلى عدم إنتاج الصناعة المحلية أوزانًا أقل من 300 جرام، ومن ثم فإن المنتج المشابه عبارة عن خيوط بوليستر منسوجة ومطلية بمادة البولي فينيل كلوريد (PVC) على كلا الوجهين، ثم مطلية بمادة الاكليريك أو مادة الـ بي في دي إف (PVDF) على كلا الوجهين بوزن يبدأ من 300 جرام وحتى 2000 جرام، ويتحمل قوة شد تبدأ من 2000 نيوتن وتصل إلى 10000 نيوتن، تُصنّع بألوان مختلفة بناءً على الطلب.

(65) يتم تصنيع المنتج المشابه عن طريقة حياكة خيوط البوليستر وتحوليها إلى نسج أو أقمشة ثم يتم تغطيسها في أحواض من مادة البولي كلوريد فينيل (PVC)، ويتم طلائها بمادة الاكليريك والألوان بحسب الطلب ثم يضاف مواد لمقاومة الحريق مثل مادة بي في دي إف (PVDF) ويتم التقطيع من حيث السمك أو العرض أو الطول حسب الطلب أو احتياجات السوق على شكل لفات (رولات) أو صفائح.

(66) توصلت الوكالة إلى أن المنتج المشابه يستخدم على شكل لفات أو رولات، الواح وصفائح، طرابيل، طرابيل للبضائع، أقمشة طرابيل بلاستيكية، تظليل ضد الشمس أو حاجبات تظليل ضد الشمس، أشرعة، أشرعة بلاستيكية، أغطية تظليل، أغطية للبضائع، ستائر جانبية، مظلات، خيام، لفات أو رولات تغليف، مشمع بضائع، لفات العزل المائي، لوحات أو رولات للطباعة ويستخدم المنتج المشابه بالمملكة طوال العام.

(67) توصلت الوكالة إلى أن المنتج المشابه يتاح للبيع والتوزيع على مستوى تسليم باب المصنع أو الجملة أو التجزئة من خلال متاجر وشركات بيع النسج أو الأقمشة المغطاة بمادة الPVC) بأشكالها واستخداماتها المختلفة أو من خلال مشاركة الصناعة المحلية أو مستخدمي المنتج المشابه في المشروعات المقامة على أرض المملكة من خلال المشاريع والمناقصات.

(68) توصلت الوكالة إلى أن المنتج المشابه الذي تقوم بإنتاجه الصناعة المحلية يعد منتجًا مشابهاً للمنتج الخاضع للتحقيق من حيث المواد الخام الرئيسية المستخدمة في عملية التصنيع والخصائص المادية والكيميائية والمواصفات وطرق التصنيع والاستخدامات النهائية وقنوات البيع والتوزيع وكلٍ منهما يعتبر بديلا للآخر ويحل محله في الاستخدام ويندرجا تحت نفس التصنيف الجمركي للتعريفة المتكاملة وذلك وفقاً للمادة الأولى من نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية، ولم يؤثر التعديل المحدود في المنتج على تحليل النتائج أو المعلومات المقدمة من الأطراف المعنية، وذلك بسبب تطابق ما توصلت إليه الوكالة في شأن المنتج في هذا التقرير مع المعلومات المقدمة من الأطراف المعنية خلال فترة جمع البيانات.

عاشرًا: الواردات من الدول المعنية

جدول رقم (1)
الواردات من الدول المعنية (2023/2022)

الوحدة: كجم

الدولة	حجم الواردات	النسبة %
جمهورية الصين الشعبية	16,069,809	67.2
جمهورية كوريا	3,917,221	16.4
الواردات الأخرى	3,925,365	16.4
إجمالي واردات المملكة	**23,912,395**	**100**

المصدر: بيانات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بعد المعالجة

(69) ادعت شركة فبك للصناعة (الشركة الشاكية) في شكواها أن بعض الشركات المستوردة تقوم في بعض الحالات باستيراد المنتج محل الشكوى تحت أسماء متعددة منها أقمشة، طرابيل، أشرعة طرابيل، أغطية للبضائع وغيرها من مسميات متعددة، وذلك لتجنب تحمل التعرفة الجمركية الأعلى 10% تحت البند الرئيسي 590310000000 ويتم إدخالها بدلًا من ذلك تحت البند الجمركي 392690610000 ذو التعرفة الجمركية الأقل وهي 5%.

(70) توصلت الوكالة من خلال دراسة المعلومات والأدلة الواردة من الأطراف المعنية إلى ورود المنتج الخاضع للتحقيق تحت بنود جمركية جديدة غير المشار إليها في الشكوى وتحت عدة مسميات إضافية منها طرابيل للبضائع، أقمشة طرابيل بلاستيكية، تظليل ضد الشمس أو حاجبات تظليل ضد الشمس، أشرعة، أشرعة بلاستيكية، أغطية تظليل، أغطية للبضائع، ستائر جانبية، مظلات، خيام، لفات أو رولات تغليف، مشمع بضائع، لفات العزل المائي، لوحات أو رولات للطباعة وغيرها من مسميات.

(71) قامت الوكالة للتحقق من ذلك بطلب بيان تفصيلي للواردات من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك يشمل فترة تقييم الضرر بناء على ما ورد للوكالة من أوصاف وبنود جمركية مختلفة للمنتج الخاضع للتحقيق، حيث توصلت الوكالة من خلال البيانات التفصيلية للواردات لعدة بنود جمركية ورود المنتج الخاضع للتحقيق على بندين جمركيين إضافيين هما: 392112000000 و392190400000 ويخضعا لتعرفة جمركية 6.5% وذلك بخلاف البندين الجمركيين المشار إليهما في الفقرة السابقة والواردات بإعلان بدء التحقيق.

(72) قامت الوكالة بمعالجة بيانات الواردات التفصيلية وتم استبعاد الواردات من المنتجات التي لا تدخل في نطاق وصف المنتج الخاضع للتحقيق من حجم الواردات المسجلة على الأربعة بنود الجمركية التي تم التحقق من ورود المنتج الخاضع للتحقيق عليها، وبناء على ذلك توصلت الوكالة وفق الجدول رقم (1) أعلاه أن نسبة الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق من البنود الجمركية (590310000000، 392112000000، 392190400000، 392690610000) ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية تمثل 67.2% وجمهورية كوريا 16.4% بإجمالي 83.6% للدول المعنية من إجمالي واردات المنتج للمملكة، وتوصلت الوكالة إلى أن هذه النسبة ليست قليلة الشأن ولا تقل عن 3% من إجمالي واردات المملكة من المنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة التحقيق وفقًا للفقرة السابعة من المادة السادسة من اللائحة.

الحادي عشر: تحديد الإغراق

أ- المنهجية العامة للقيمة العادية:

(73) تقوم الوكالة لحساب القيمة العادية بتحديد ما إذا كان إجمالي المبيعات المحلية للشركة المعنية من المنتج المشابه في سوق دولة التصدير تساوي 5% أو أكثر من مبيعاتها للتصدير الموجهة إلى المملكة، وذلك وفقًا لأحكام الفقرة الرابعة من المادة الرابعة عشر من اللائحة.

(74) كما تقوم الوكالة بدراسة ما إذا كان إجمالي المبيعات المحلية الكافية تتم في مجرى التجارة العادي من حيث السعر، وذلك عن طريق تحديد ما إذا كانت نسبة المبيعات الرابحة من هذه المبيعات لا تقل عن 80% من إجمالي حجم المبيعات المحلية للشركة، ومن ثم يتم تحديد القيمة العادية لهذه المبيعات المحلية على أساس سعر البيع في السوق المحلي لجميع الصفقات خلال فترة التحقيق، بينما إذا تم التوصل إلى أن نسبة المبيعات الرابحة من هذه المبيعات أقل من 80% من إجمالي حجم المبيعات المحلية، فيتم تحديد القيمة العادية على أساس سعر البيع في السوق المحلي للصفقات الرابحة فقط خلال فترة

التحقيق وذلك بعد تقييم ما إذا كانت المبيعات الرابحة كافية، وذلك وفقًا لأحكام الفقرة الخامسة من المادة الرابعة عشر من اللائحة.

(75) أما إذا كانت المبيعات المحلية للشركة المعنية من المنتج المشابه في سوق دولة التصدير تتم كلها أو بعضها من خلال أطراف مرتبطة، تقوم الوكالة بدراسة الأدلة المقدمة لها عن عدم تأثير حالة الارتباط على الأسعار والأدلة المقدمة عن أسعار البيع إلى أطراف مستقلة لغرض تحديد ما إذا كان سيتم الاعتماد على أسعار تلك المبيعات من عدمه، ومن ثم يتم تقييم ما إذا كانت المبيعات المحلية للشركة كافية وتتم في مجرى التجارة العادي من حيث السعر، وذلك وفقًا لأحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشر من اللائحة.

(76) إذا تبيَّن للوكالة أن المبيعات المحلية للشركة المعنية من المنتج المشابه في السوق المحلي لدولة التصدير غير كافية أو أنها لا تتم في مجرى التجارة العادي، فيتم تقدير القيمة العادية على أساس تكلفة الإنتاج في دولة المنشأ مضافًا إليها هوامش مناسبة من الأرباح والتكاليف العامة والبيعية والإدارية.

ب- المنهجية العامة لتحديد سعر التصدير:

(77) تقوم الوكالة بتحديد سعر التصدير وفقًا لأحكام المادة الخامسة عشرة من اللائحة وبناءً على البيانات التي ترد في الإجابة على قوائم الأسئلة والأسئلة التكميلية والتي يتم التحقق منها، وذلك بعد إجراء التسويات اللازمة للوصول بسعر التصدير عند مستوى باب المصنع.

ج- المنتجون والمصدرون الأجانب

جمهورية الصين الشعبية

الشركات المتعاونة داخل العينة:

Zhejiang Dejia New Material Co

أ- القيمة العادية

(78) قدمت الشركة صفقات البيع المحلي من المنتج المشابه التي تمت خلال فترة التحقيق على أساس مستوى تسليم "باب المصنع، باب العميل" وبمستوى تجاري "عام".

(79) بناءً على المعلومات التي قدمتها الشركة والتي تحققت منها الوكالة تبين أن الشركة تقوم بتصدير أربعة أصناف للمملكة (***– ***– ***–***) وتقوم ببيع ثلاثة منها في السوق المحلي الصيني وهم (***– ***– ***)، وأن الصنف (***) ليس له مبيعات داخل السوق المحلي الصيني خلال فترة التحقيق.

(80) قامت الوكالة بتحديد ما إذا كانت المبيعات المحلية من المنتج المشابه من الأصناف الثلاثة كافية، حيث تبين أن المبيعات المحلية لكل صنف من هذه الأصناف تمثل أكثر من 5% من مبيعات تصديرها للمملكة خلال فترة التحقيق.

(81) كما قامت الوكالة بتحديد ما إذا كانت المبيعات المحلية الكافية من المنتج المشابه بالسوق المحلى من الأصناف (***– ***– ***) تتم في مجرى التجارة العادي، حيث تبين أن نسبة المبيعات الرابحة للصنفين (***– ***) أكثر من 80% من حجم المبيعات المحلية، وعليه تم تحديد القيمة العادية لهذين الصنفين على أساس سعر البيع في السوق المحلي لجميع الصفقات. أما بالنسبة للصنف (***) فتبين أن نسبة المبيعات الرابحة أقل من 80% من حجم المبيعات المحلية، وعليه تم تحديد القيمة العادية لهذا الصنف على أساس سعر البيع في السوق المحلي للصفقات الرابحة فقط.

(82) كما قامت الوكالة بتقدير القيمة العادية للصنف (***) على أساس تكلفة الإنتاج مضافًا إليها هوامش مناسبة من الأرباح والتكاليف البيعية والعمومية والإدارية ومصاريف التمويل.

(83) قامت الوكالة لتحديد القيمة العادية عند مستوى باب المصنع بالتحقق من التسويات التالية (ضريبة القيمة المضافة (VAT)، النقل الداخلي) خلال زيارة التحقق الميدانية.

(84) بلغ المتوسط المرجح للقيمة العادية مستوى باب المصنع *** يوان صيني/كجم.

ب- سعر التصدير

(85) قدمت الشركة فواتير الصفقات التي تم تصديرها إلى المملكة خلال فترة التحقيق على مستوى CIF وقامت الوكالة بالتحقق من تلك البيانات خلال زيارة التحقق الميدانية.

(86) قامت الوكالة لتحديد سعر التصدير عند مستوى باب المصنع بالتحقق من التسويات التالية (الشحن البحري، التأمين البحري، النقل الداخلي، المناولة، مصاريف التوثيق، مصاريف بنكية، الخصم) خلال زيارة التحقق الميدانية.

(87) بلغ المتوسط المرجح لسعر التصدير مستوى باب المصنع *** يوان صيني/كجم.

Zhejiang Gaia Textile Co., Ltd.

أ- القيمة العادية

(88) قدمت الشركة صفقات البيع المحلي من المنتج المشابه التي تمت خلال فترة التحقيق على أساس مستوى تسليم "باب المصنع، باب العميل" وبمستوى تجاري "مستخدم نهائي وموزع محلي".

(89) بناءً على المعلومات التي قدمتها الشركة والتي تحققت منها الوكالة تبين أن الشركة تقوم بتصدير ثمانية أصناف للمملكة (***– ***– ***- ***- ***– ***- ***- ***) وتقوم ببيع خمس أصناف منهم في السوق المحلي الصيني وهم (***– ***- ***– ***- ***) وأن الأصناف (***– ***– ***) ليس لهم مبيعات داخل السوق المحلي الصيني خلال فترة التحقيق.

(90) قامت الوكالة بتحديد ما إذا كانت المبيعات المحلية من المنتج المشابه من هذه الأصناف الخمسة كافية، حيث تبين أن المبيعات المحلية لثلاثة أصناف (***– ***–***) تُمثل أكثر من 5% من مبيعات تصديرها للمملكة خلال فترة التحقيق، وتبين أن الصنفين (***– ***) يمثلان أقل من 5% من مبيعات تصديرهما للمملكة خلال فترة التحقيق.

(91) كما قامت الوكالة بتحديد ما إذا كانت المبيعات المحلية الكافية من المنتج المشابه بالسوق المحلي من الأصناف (***– ***– ***) تتم في مجرى التجارة العادي، حيث تبين أن نسبة المبيعات الرابحة للصنف (***) أكثر من 80% من حجم المبيعات المحلية، وعليه تم تحديد القيمة العادية لهذا الصنف على أساس سعر البيع في السوق المحلي لجميع الصفقات، أما بالنسبة للصنفين (***– ***) فتبين أن نسبة المبيعات الرابحة للصنفين أقل من 80% من حجم المبيعات المحلية، وعليه تم تحديد القيمة العادية لهذين الصنفين على أساس سعر البيع في السوق المحلي للصفقات الرابحة فقط.

(92) كما قامت الوكالة بتقدير القيمة العادية للأصناف (***– ***– ***- ***– ***) على أساس تكلفة الإنتاج مضافًا إليها هوامش مناسبة من الأرباح والتكاليف البيعية والعمومية والإدارية ومصاريف التمويل.

(93) قامت الوكالة لتحديد القيمة العادية عند مستوى باب المصنع بالتحقق من التسويات التالية (ضريبة القيمة المضافة (VAT)، النقل الداخلي) خلال زيارة التحقق الميدانية.

(94) بلغ المتوسط المرجح للقيمة العادية مستوى باب المصنع *** يوان صيني/كجم.

ب- سعر التصدير

(95) قدمت الشركة فواتير الصفقات التي تم تصديرها إلى المملكة خلال فترة التحقيق على مستويات تجارية C&F وFOB وCIF وقامت الوكالة بالتحقق من تلك البيانات خلال زيارة التحقق الميدانية.

(96) قدمت الشركة معلومات لتحديث سعر التصدير خلال زيارة التحقق الميدانية حيث تم الاعتماد على هذه المعلومات المُقدمة من الشركة عند تحديد أسعار التصدير.

(97) قامت الوكالة لتحديد سعر التصدير عند مستوى باب المصنع بإجراء التسويات التالية المقدمة من الشركة وهم (الشحن البحري، التأمين البحري، النقل الداخلي، المناولة، مصاريف بنكية) بعد التحقق منها خلال زيارة التحقق الميدانية، كما تم إجراء تسوية مصاريف التوثيق بناءً على ما تم التحقق منه خلال زيارة التحقق الميدانية للشركات الصينية المتعاونة الأخرى.

(98) بلغ المتوسط المرجح لسعر التصدير مستوى باب المصنع *** يوان صيني/كجم.

الشركات المتعاونة خارج العينة:

Zhejiang Hontex New Materials Co. Ltd & Haining Hongyuan I/E Co., Ltd

(99) تم تحديد هامش الإغراق للشركة وفقاً للفقرة الثانية من المادة الحادية والثلاثون من اللائحة التنفيذية على أساس المتوسط المرجح لهوامش الإغراق للمصدرين أو المنتجين الذين تم اختيارهم في العينة مع استبعاد أي هوامش محسوبة في العينة على أساس هوامش إغراق صفرية أو أقل من 2% أو التي تم حسابها على المعلومات المتاحة.

جمهورية كوريا

HEESUNG POLYMER

أ- القيمة العادية

(100) قدمت الشركة صفقات البيع المحلي من المنتج المشابه التي تمت خلال فترة التحقيق على أساس مستوى تسليم "باب العميل" ومستوى تجاري "مستخدم نهائي وموزع ".

(101) بناءً على المعلومات التي قدمتها الشركة والتي تحققت منها الوكالة تبين أن الشركة تقوم بتصدير ثلاثة أصناف إلى المملكة وتقوم ببيعها في السوق المحلي الكوري وهم (*** - ***-***).

(102) قامت الوكالة بتحديد ما إذا كانت المبيعات المحلية من المنتج المشابه من هذه الأصناف كافية، حيث تبين أن المبيعات المحلية لكل صنف من هذه الأصناف أكثر من 5% من مبيعات تصديرها للمملكة خلال فترة التحقيق.

(103) كما قامت الوكالة بتحديد ما إذا كانت المبيعات المحلية الكافية من المنتج المشابه بالسوق المحلي تتم في مجرى التجارة العادي، حيث تبين أن نسبة المبيعات الرابحة للأصناف أكثر من 80% من حجم المبيعات المحلية، وعليه تم تحديد القيمة العادية لهذه الأصناف على أساس سعر البيع في السوق المحلي لجميع الصفقات.

(104) قامت الوكالة لتحديد القيمة العادية عند مستوى باب المصنع بالتحقق من تسويات القيمة العادية، حيث تم إجراء تسوية النقل الداخلي، ولم يتم إجراء تسويات تكلفة خصم الدفع المبكر وتكلفة الائتمان نظرًا لما تبين للوكالة خلال زيارة التحقق الميدانية.

(105) بلغ المتوسط المرجح للقيمة العادية مستوى باب المصنع *** وون كوري/كجم.

ب- سعر التصدير

(106) قدمت الشركة فواتير الصفقات التي تم تصديرها إلى المملكة خلال فترة التحقيق عن طريق الشركة نفسها أو عن طريق شركة مصدرة أخرى (KOGET) على مستويات تجارية CNF وFOB وCIF، وقامت الوكالة بالتحقق من تلك البيانات خلال زيارة التحقق الميدانية. وقد قامت الوكالة باستبعاد شحنات الشركة المصدرة الأخرى عند تحديد سعر التصدير حيث أنها لم تتعاون مع الوكالة خلال التحقيق.

(107) تلقت الوكالة معلومات عن فواتير الاستيراد الخاصة بالشركة من مصادر حكومية للتحقق من صحة الفواتير المقدمة من الشركة، حيث تبين أن المعلومات الواردة عن الفواتير المقدمة من المصادر الحكومية تقل في القيمة عن الفواتير المماثلة المقدمة من الشركة.

(108) قامت الوكالة عند تحديد أسعار التصدير بالاعتماد على أسعار المنتج في الفواتير التي حصلت عليها من المصادر الحكومية بالإضافة إلى بقية الفواتير المقدمة من الشركة واستبعاد فواتير الشركة المُصدرة الأخرى (KOGET)، وكانت الأسعار في هذه الفواتير على مستوى تجاري CNF وCIF.

(109) قامت الوكالة لتحديد سعر التصدير عند مستوى باب المصنع بإجراء التسويات المقدمة بإجابات الشركة على قوائم الأسئلة والتي تم التحقق منها خلال زيارة التحقق الميدانية وهي (الشحن البحري، التأمين البحري، النقل الداخلي، المناولة، مصاريف بنكية، تكلفة الائتمان، رسوم التسجيل الجمركي).

(110) بلغ المتوسط المرجح لسعر التصدير مستوى باب المصنع *** وون كوري/ كجم.

د- هامش الإغراق

(111) وفقًا لأحكام المادة السادسة عشر من اللائحة، قامت الوكالة بمقارنة المتوسط المرجح للقيمة العادية مستوى باب المصنع مع المتوسط المرجح لسعر التصدير مستوى باب المصنع وذلك لتحديد هوامش الإغراق الفردية للشركات المتعاونة وفق الفقرة الأولى من المادة الحادية والثلاثون من اللائحة، وفيما يتعلق بالشركة المتعاونة خارج العينة فقد تم تحديد هامش إغراق لها وفقاً للفقرة الثانية من المادة الحادية والثلاثون من اللائحة التنفيذية وذلك على أساس المتوسط المرجح لهوامش الإغراق للمصدرين أو المنتجين الذين تم اختيارهم في العينة، مع استبعاد أي هوامش محسوبة في العينة على أساس هوامش إغراق صفرية أو أقل من 2% أو التي تم حسابها على أساس المعلومات المتاحة.

(112) وفيما يتعلق بهامش الإغراق العام لكافة الشركات الأخرى غير المتعاونة لكل دولة فقد تم حسابه على أساس المعلومات المتاحة وفق الفقرة السابعة من المادة العاشرة من اللائحة، حيث تم تحديد هامش الإغراق العام لكل دولة وفق متوسط القيمة العادية المحسوبة من خلال بعض صفقات البيع المحلية للشركات المتعاونة مقابل متوسط سعر التصدير لبعض صفقات التصدير الموجهة للمملكة من الشركات المتعاونة وذلك وفق المعلومات المتاحة لدى الوكالة وتمت المقارنة على مستوى باب المصنع، ويوضح الجدول التالي ما توصلت اليه الوكالة بشأن هامش الإغراق الفردي لكل شركة متعاونة وهامش الإغراق العام لكافة المصادر الأخرى لكل دولة:

جدول رقم (2)

هامش الإغراق

الدولة	الشركة المنتجة	الشركة المصدرة	هامش الإغراق مستوى CIF
جمهورية الصين الشعبية	Zhejiang Dejia New Material Co., Ltd	Zhejiang Dejia New Material Co., Ltd	25.56%
	ZHEJIANG GAIA TEXTILE CO., LTD	ZHEJIANG GAIA TEXTILE CO., LTD	43.62%
	Haining HONGYUAN Hongyuan I/E Co., Ltd	Zhejiang Hontex New Materials Co., Ltd	30.78%
	كافة الشركات الأخرى	كافة الشركات الأخرى	51%
جمهورية كوريا	HEESUNG POLYMERS	HEESUNG POLYMERS	26.83%
	كافة الشركات الأخرى	كافة الشركات الأخرى	41.84%

الثاني عشر - تحديد الضرر

(113) وفقًا للمادة الحادية والعشرون من اللائحة، قامت الوكالة بتجميع أثر الواردات المغرقة من الدول المعنية لغرض تقييم الضرر الذي لحق بالصناعة المحلية، حيث توصلت الوكالة من خلال دراسة وتحليل المعلومات المقدمة من الأطراف المعنية إلى أن هامش الإغراق لكل دولة معنية لا يقل عن 2% وأن حجم الواردات من كل دولة من الدول المعنية لا يقل عن 3%، كما أن شروط المنافسة تتوفر فيما بين المنتجات المستوردة من الدول المعنية وكذلك فيما بين هذه المنتجات المستوردة والمنتج المشابه بالمملكة.

(114) وفقًا للمادة العشرون والمادة الثانية والعشرون من اللائحة، قامت الوكالة أثناء سير التحقيق ببحث الأدلة الموضوعية عند تحديد الضرر من خلال تناول العناصر التالية:

أ- الزيادة في الواردات

ب- الآثار السعرية

ج- المؤشرات الاقتصادية

أ- الزيادة في الواردات:

(115) قامت الوكالة بتحديد مدى وجود زيادة كبيرة في حجم الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق سواء بشكل مطلق أو نسبةً إلى الإنتاج بالمملكة بناء على بيان الواردات الناتج عما توصلت إليه الوكالة في القسم (عاشرًا) وذلك طبقًا للجدول التالي:

جدول رقم (3)
الزيادة في الواردات

الوحدة: كجم

الواردات	2020	2021	2022	2023/2022
حجم واردات المنتج الخاضع للتحقيق	16,257,893	12,209,385	16,682,239	19,987,030
مؤشر حجم واردات المنتج الخاضع للتحقيق %	100	75	103	123
مؤشر حجم واردات المنتج الخاضع للتحقيق بالنسبة للإنتاج المحلي %	100	64	93	109

المصدر: بيانات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بعد المعالجة وبيانات الصناعة المحلية

(116) يتضح من الجدول السابق وجود زيادة مطلقة في الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس 2020، باستثناء انخفاض الواردات بنسبة 25% في عام 2021، تلا ذلك ارتفاع بنسبة 3% في عام 2022 واستمرار في الارتفاع بنسبة كبيرة وصلت 23% خلال فترة التحقيق 2023/2022م.

(117) كما يتضح من الجدول السابق انخفاض مؤشر حجم الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق بالنسبة للإنتاج المحلي بنسبة 36% خلال عام 2021 مقارنة بسنة الأساس بسبب تراجع الواردات المغرقة خلال نفس الفترة، ومع زيادة الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق عام 2022 انخفض مؤشر حجم الواردات المغرقة نسبة إلى الإنتاج المحلي بنسبة 7% فقط مقارنة بسنة الأساس، ثم تحول من الانخفاض إلى الارتفاع بنسبة 9% خلال فترة التحقيق عند المقارنة بسنة الأساس.

(118) توصلت الوكالة إلى وجود زيادة مطلقة في حجم الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة التحقيق، وكذلك وجود زيادة في حجم الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق نسبة إلى الإنتاج المحلي خلال نفس الفترة.

ب- الآثار السعرية:

1- الفرق السعري:

(119) قامت الوكالة بدراسة الفرق السعري بين سعر بيع المنتج المشابه وسعر بيع المنتج الخاضع للتحقيق مستوى تسليم مستودع المستورد خلال فترة التحقيق وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (4)
هامش الفرق السعري (%)

القيمة: ريال سعودي/كجم

الدولة	2020	2021	2022	2023/2022
جمهورية الصين الشعبية	48	43	45	44
جمهورية كوريا	8	9	36	42

(120) قامت الوكالة بتحديد متوسط سعر المنتج الخاضع للتحقيق لكل فترة من فترات تقييم الضرر للدول المعنية من خلال بيانات الواردات التفصيلية والمعلومات عن الفواتير التي تلقتها من مصادر حكومية عن المنتج الخاضع للتحقيق وذلك لحساب الفرق السعري بين أسعار بيع المنتج المشابه عند مستوى باب المصنع، والمنتج الخاضع للتحقيق عند مستوى باب المستورد (سعر مستوى تجاري CIF مضافاً إليه الرسوم الجمركية ومصاريف الاستيراد وهامش المستورد (مصاريف إدارية وبيعيه وهامش ربح)).

(121) يتضح من الجدول السابق وجود هامش فرق سعري بين متوسط سعر المنتج المشابه المحلي ومتوسط سعر بيع المنتج الخاضع للتحقيق عند نفس مستوى التسليم خلال فترة التحقيق بنسبة 44% للمنتج الخاضع للتحقيق من جمهورية الصين الشعبية، و42% للمنتج الخاضع للتحقيق من جمهورية كوريا؛ ويرجع وجود فرق سعري بين المنتج المشابه والمنتج الخاضع للتحقيق نتيجة لانخفاض أسعار الواردات المغرقة وزيادة تلك الواردات من الدول المعنية بصورتيها المطلقة والنسبية.

(122) كما يتضح من الجدول وجود هامش فرق سعري في السنوات السابقة لفترة التحقيق بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية خلال الأعوام 2020، 2021، 2022 بنسبة 48%، 43%، 45% على التوالي.

(123) كما يتضح من الجدول وجود هامش فرق سعري لجمهورية كوريا خلال الأعوام 2020 و2021، 2022 بنسب 8% و9% و36% على التوالي وتعد هذه الهوامش اقل من هامش الفرق السعري الناتج عن وجود الواردات المغرقة من جمهورية كوريا خلال فترة التحقيق.

(124) توصلت الوكالة إلى وجود هامش فرق سعري كبير بين متوسط سعر بيع المنتج المشابه ومتوسط سعر بيع المنتج الخاضع للتحقيق ذات منشأ أو المصدر من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا خلال فترة التحقيق.

2- الخفض والكبت السعري:

(125) قامت الوكالة بدراسة كل من الخفض والكبت السعري الذي قد تعاني منه الصناعة المحلية خلال فترة تقييم الضرر وذلك من خلال التحقق من تطور متوسط أسعار المنتج المشابه (مستوى تسليم باب المصنع)، وكذلك تطوّر متوسط تكلفة إنتاج الوحدة من المنتج المشابه مقارنة بمتوسط سعر بيع نفس الوحدة وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (5)
الخفض والكبت السعري

القيمة: ريال سعودي/كجم

البيان	2020	2021	2022	2023/2022
مؤشر متوسط سعر بيع المنتج المشابه %	100	99	120	132
مؤشر متوسط تكلفة المنتج المشابه %	100	97	122	132
مؤشر متوسط التكلفة إلى متوسط سعر البيع %	100	98	102	100

المصدر: بيانات الصناعة المحلية

(126) يتضح من الجدول السابق انخفاض بسيط في مؤشر متوسط سعر بيع المنتج المشابه (مستوى تسليم باب المصنع) بنسبة 1% في عام 2021 مقارنة بسنة الأساس، تلا ذلك ارتفاع مؤشر متوسط سعر بيع المنتج المشابه بنسبة 20% في عام 2022 وبنسبة 32% خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس على التوالي، ولكن لايزال متوسط سعر البيع أقل بشكل عام من متوسط التكلفة وأن الارتفاع في متوسط الأسعار لا يتناسب مع الارتفاع في متوسط التكلفة، وأن الزيادة التي حدثت في التكلفة نتيجة لارتفاع أسعار المواد الخام ونقص سلاسل الإمداد وارتفاع معدلات التضخم على المستوى العالمي خلال الفترات 2022 وحتى فترة التحقيق الأمر الذى نتج عنه الفرق السعري الكبير بين متوسط أسعار بيع المنتج المشابه ومتوسط أسعار بيع المنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة التحقيق.

(127) كما يتضح من الجدول السابق انخفاض بسيط في مؤشر متوسط التكلفة كنسبة من سعر البيع خلال عام 2021 التي شهدت انخفاض في الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق بنسبة 2% مقارنة بسنة الأساس، مما مكّن الصناعة المحلية من زيادة حجم الإنتاج الذي تزامن معه انخفاض طفيف في تكلفة الإنتاج خلال نفس الفترة، إلا أنه بداية من عام 2022 بدأت الصناعة المحلية تعاني من كبت سعري نتيجة زيادة في التكلفة كنسبة من سعر البيع بنسبة 2% مقارنة بسنة الأساس واستمرار هذا الكبت السعري خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس نتيجة لزيادة الواردات المغرقة في تلك الفترة الأمر الذي لم يمكّن الصناعة المحلية من زيادة الأسعار بما يتناسب مع زيادة التكلفة الملحوظة بنسبة 22% و32% خلال عامي 2022 وفترة التحقيق على التوالي مقارنة بسنة الأساس.

(128) توصلت الوكالة إلى وجود آثار للكبت سعري على الصناعة المحلية خلال فترة التحقيق.

ج- المؤشرات الاقتصادية:

1- الإنتاج، الطاقة المستغلة، العمالة، الأجور، الإنتاجية.

جدول رقم (6)

الإنتاج، الطاقة المستغلة، العمالة، الأجور، الإنتاجية

البيان	2020	2021	2022	2023/2022
مؤشر الإنتاج المحلي %	100	116	111	113
مؤشر الطاقة الإنتاجية المتاحة %	100	100	100	100
مؤشر الطاقة المستغلة %	100	116	111	113
مؤشر العمالة %	100	95	93	100
مؤشر الأجور %	100	100	107	112
مؤشر الإنتاجية %	100	122	119	113

المصدر: بيانات الصناعة المحلية

(129) يتضح من الجدول السابق أن مؤشر الإنتاج المحلي للصناعة المحلية والطاقة المستغلة ارتفعا مقارنة بسنة الأساس بنسب 16%، و11%، و13% خلال الأعوام 2021 و2022 وفترة التحقيق على التوالي، حيث تعكس هذه المؤشرات أن الصناعة المحلية حققت أعلى نسبة إنتاج في عام 2021 في ظل تراجع الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق لتلك السنة كما تم ذكره سابقاً (جدول رقم 3). كما يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه بالرغم من وجود ارتفاع في مؤشر الإنتاج المحلي خلال فترة تقييم الضرر، إلا أن معدل النمو في الإنتاج كان أقل خلال فترة التحقيق مقارنة بعام 2021 نتيجة للزيادة في الواردات المغرقة بأسعارها المنخفضة عن متوسط أسعار بيع المنتج المشابه وكذلك انخفاض حجم المبيعات المحلية وحصتها السوقية خلال فترة التحقيق.

(130) كما يتضح من الجدول أيضا أن معدل استغلال الطاقة منخفض مقارنة بالطاقة الإنتاجية المتاحة التي لم تتغير خلال فترة تقييم الضرر نتيجة للزيادة الكبيرة في الواردات المغرقة.

(131) كما يتضح من الجدول السابق أن مؤشر العمالة انخفض في عام 2021 بنسبة 5%، وبنسبة 7% في عام 2022 مقارنة بسنة الأساس، وثبات تلك النسبة خلال فترة التحقيق عند المقارنة بسنة الأساس مما يعكس عدم قدرة الصناعة على تشغيل عدد أكبر من العمالة بهدف استغلال الطاقة المتاحة بشكل أمثل بسبب انخفاض المبيعات المحلية وحصتها السوقية وخفض معدلات نمو الإنتاج المحلي وتراكم كمية كبيرة من المخزون نتيجة للزيادة الكبيرة في الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق بأسعارها المنخفضة بالسوق المحلي خلال فترة التحقيق.

(132) كما يتضح من الجدول السابق ثبات مؤشر الأجور في عام 2021 مقارنة بسنة الأساس، تلا ذلك ارتفاع محدود في مؤشر الأجور بنسبة 7% وبنسبة 12% للأعوام 2022 وفترة التحقيق على التوالي.

(133) كما يتضح من الجدول السابق أن مؤشر إنتاجية العامل ارتفع بنسبة 22% في عام 2021، وبنسبة 19% في عام 2022، وبنسبة 13% خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس، إلا أن معدل النمو في مؤشر الإنتاجية خلال فترة التحقيق انخفض مقارنة بأعوام 2021 و2022 نتيجة زيادة الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق خلال نفس الفترة.

(134) توصلت الوكالة إلى عدم قدرة الصناعة المحلية على استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة وثبات العمالة وانخفاض الإنتاجية خلال فترة التحقيق وتحسن محدود في مؤشرات الإنتاج والأجور خلال فترة التحقيق.

2- المبيعات المحلية والحصة السوقية

جدول رقم (7)
المبيعات المحلية والحصة السوقية

الوحدة: كجم

البيان	2020	2021	2022	2023/2022
مؤشر حجم المبيعات المحلية%	100	110	93	96
حجم واردات الدول المعنية	16,257,893	12,209,385	16,682,239	19,987,030
حجم الواردات الأخرى	3,711,631	3,509,896	3,738,165	3,925,365
مؤشر إجمالي حجم السوق%	100	84	101	115
مؤشر حصة المبيعات المحلية%	100	130	93	83
مؤشر حصة واردات الدول المعنية%	100	89	102	107
مؤشر حصة الواردات الأخرى %	100	112	100	92

المصدر: بيانات هيئة الزكاة والضريبة الجمارك بعد المعالجة وبيانات الصناعة المحلية

(135) يتضح من الجدول السابق ارتفاع مؤشر حجم المبيعات المحلية للصناعة في عام 2021 بنسبة 10% مقارنة بسنة الأساس وذلك تزامناً مع تراجع حجم الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق خلال نفس العام مما أتاح للصناعة المحلية الفرصة لزيادة مبيعاتها المحلية، إلا أنه تلا ذلك انخفاض في مؤشر المبيعات المحلية بنسبة 7% و4% لعام 2022 وفترة التحقيق على التوالي مقارنة بسنة الأساس، نتيجة لزيادة الواردات المغرقة بأسعارها المنخفضة خلال فترة التحقيق.

(136) كما يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد انكماش في الطلب خلال فترة التحقيق، حيث أن مؤشر حجم السوق انخفض فقط في عام 2021 مقارنة بسنة الأساس كنتيجة لتراجع الواردات في نفس الفترة، ثم ارتفع مؤشر حجم السوق خلال عام 2022، وفترة التحقيق بنسب 1% و15% على التوالي مقارنة بسنة الأساس نتيجة للزيادة في حجم الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق مره أخرى.

(137) كما يتضح من الجدول السابق أن مؤشر حصة المبيعات المحلية في السوق ارتفع بنسبة 30% عام 2021 مقارنة بسنة الأساس مستفيدًا من تراجع الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق وحصتها السوقية خلال هذا العام، وبداية من عام 2022 وحتى فترة التحقيق انخفض مؤشر الحصة السوقية للمبيعات المحلية بنسب 7% و17% على التوالي مقارنة بسنة الأساس بسبب

انخفاض حجم المبيعات المحلية وذلك نتيجة لتزايد الواردات المغرقة وحصتها السوقية من المنتج الخاضع للتحقيق وعدم قدرة الصناعة المحلية على تخفيض أسعار بيعها لمنافسة الواردات المغرقة بأسعارها المنخفضة.

(138) كما يتضح من الجدول السابق انخفاض مؤشر حصة الواردات من الدول المعنية بنسبة 11% عام 2021 مقارنة بسنة الأساس بسبب تراجع تلك الواردات، ثم ارتفع مؤشر الحصة السوقية للواردات من الدول المعنية بنسب 2% و7% للأعوام 2022، وفترة التحقيق على التوالي مقارنة بسنة الأساس على حساب كلٍ من حصتي المبيعات المحلية والواردات الأخرى.

(139) كما يتضح من الجدول السابق ارتفاع مؤشر حصة الواردات الأخرى خلال عام 2021 بنسبة 12% مقارنة بسنة الأساس، على الرغم من انخفاض حجم الواردات الأخرى في نفس العام وذلك نتيجة تراجع حجم الواردات من الدول المعنية بصورة أكبر من الانخفاض في حجم الواردات الأخرى، كما يتضح ثبات مؤشر حصة الواردات الأخرى عام 2022 مقارنة بسنة الأساس ثم انخفض بنسبة 8% خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس نتيجة لزيادة حجم الواردات المغرقة بشكل كبير خلال نفس الفترة، الأمر الذي يتضح معه عدم قدرة الواردات الأخرى بجانب المبيعات المحلية على المنافسة أمام الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة التحقيق.

(140) توصلت الوكالة إلى انخفاض حجم المبيعات المحلية وحصتها السوقية خلال فترة التحقيق.

3- المخزون

جدول رقم (8)
المخزون

الوحدة: كجم

البيان	2020	2021	2022	2023/2022
مؤشر المخزون%	100	65	92	85

المصدر: بيانات الصناعة المحلية

(141) يتضح من الجدول السابق انخفاض مؤشر المخزون خلال فترة تقييم الضرر وذلك بنسبة 35 % و8% و15% في أعوام 2021، و2022 وفترة التحقيق على التوالي مقارنة بسنة الأساس، إلا أنه في عام 2021 حققت الصناعة أعلى نسبة لتصريف المخزون مقارنة بالسنوات الأخرى بسبب تراجع الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق مما مَكن الصناعة المحلية من زيادة حجم مبيعاتها المحلية خلال نفس العام، أدى زيادة حجم الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق بدءً من عام 2022 وحتى فترة التحقيق إلى انخفاض قدرة الصناعة المحلية على تصريف المخزون.

(142) توصلت الوكالة إلى انخفاض في حجم المخزون خلال فترة التحقيق.

4- الأرباح أو الخسائر، والعائد على الاستثمار

جدول رقم (9)
الأرباح أو الخسائر والعائد على الاستثمار

القيمة: ريال سعودي

البيان	2020	2021	2022	2023/2022
مؤشر صافي الخسائر %	(100)	(91)	(96)	(109)
مؤشر العائد على الاستثمار %	(100)	(70)	(213)	(130)

المصدر: بيانات الصناعة المحلية

(143) يتضح من الجدول السابق أن الصناعة المحلية تكبّدت خسائر خلال فترة تقييم الضرر، حيث يتضح انخفاض في صافي الخسائر بنسبة 9% خلال عام 2021 مقارنة بسنة الأساس وهو العام الذي شهد تراجع واضح في الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق تزامنا مع تحسن في مؤشرات بيع وإنتاج وتكلفة المنتج المشابه للصناعة المحلية خلال نفس العام، ثم تحسنت الخسائر بنسبة 4% خلال عام 2022، بينما شهدت فترة التحقيق ارتفاعاً ملحوظاً في الخسائر بنسبة 9% مقارنة بسنة الأساس مع تزايد الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق خلال نفس الفترة.

(144) كما يتضح من الجدول السابق أن الصناعة المحلية حققت عائد على الاستثمار سلبي خلال فترة تقييم الضرر، إلا أنه تحسن العائد السلبي بنسبة 30% في عام 2021 مقارنة بسنة الأساس، وهو -كما تم ذكره أعلاه- خلال العام الذي شهد تراجع في الخسائر وتراجع في حجم الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق، بينما تدهور العائد على الاستثمار مقارنة بسنة الأساس بنسبة 113% و30% لعام 2022 وفترة التحقيق على التوالي مقارنة بسنة الأساس في ظل تزايد الواردات المغرقة خلال نفس الفترة.

(145) توصلت الوكالة إلى أن الصناعة المحلية تأثرت من وجود تفاقم في الخسائر وانخفاض كبير في العائد على الاستثمار خلال فترة التحقيق.

5- التدفقات النقدية

جدول رقم (10)
التدفقات النقدية

القيمة: ريال سعودي

البيان	2020	2021	2022	2023/2022
مؤشر التدفقات النقدية %	(100)	(96)	(87)	(18)

* المصدر: بيانات الصناعة المحلية (التدفقات النقدية عن أنشطة التشغيل)

(146) يتضح من الجدول السابق أن الصناعة المحلية حققت تدفقات نقدية سلبية خلال فترة تقييم الضرر، إلا أنه حدث تحسّن في التدفقات النقدية السلبية بنسب 4%، و13%، و82% للأعوام 2021 و2022 وفترة التحقيق على التوالي مقارنة بسنة الأساس.

(147) توصلت الوكالة إلى تحقيق تدفقات نقدية سلبية عن أنشطة التشغيل خلال فترة التحقيق.

6- القدرة على زيادة رأس المال

(148) توصلت الوكالة إلى وجود آثار للفرق والكبت السعري على الصناعة المحلية، وعدم القدرة على استغلال الطاقة المتاحة وتراجع للمبيعات المحلية وحصتها السوقية وتحقيق خسائر وعائد استثمار سلبي مع استمرار تحقيق تدفقات نقدية سلبية خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس، مما يعكس عدم قدرة الصناعة المحلية على زيادة رأس المال في ظل تزايد الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق خلال نفس الفترة.

7- القدرة على النمو

(149) توصلت الوكالة إلى أن الصناعة المحلية عانت من عدم القدرة على استغلال الطاقة المتاحة وتراجع في المبيعات المحلية وحصتها السوقية وتفاقم في تحقيق الخسائر مع تحقيق عائد سلبي على الاستثمار وتدفقات نقدية سلبية خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس نتيجة للزيادة في الواردات المغرقة الأمر الذي لم يمكّن الصناعة من القدرة على النمو خلال نفس الفترة.

8- أثر حجم هامش الإغراق

(150) توصلت الوكالة إلى وجود هامش إغراق ليس بقليل الشأن لكل من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا قد أثر سلبيًا على الأداء الاقتصادي للصناعة المحلية كما تسبّب في حدوث فرق وكبت سعري خلال فترة التحقيق.

د- نتيجة الضرر

(151) توصلت الوكالة بناء على الدراسة والتحقق من المعلومات في هذا القسم إلى أنه يوجد زيادة مطلقة ونسبية في الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق وأن الصناعة المحلية المنتجة للمنتج المشابه تكبدت ضرراً مادياً خلال فترة التحقيق تمثلت مظاهره فيما يلي:

- وجود فرق سعري بين المنتج المشابه والمنتج الخاضع للتحقيق.
- وجود كبت للأسعار المحلية.
- عدم القدرة على استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة.
- انخفاض الإنتاجية.
- انخفاض في حجم المبيعات المحلية.
- انخفاض في الحصة السوقية للمبيعات المحلية.
- ثبات العمالة وعدم القدرة على زيادتها.

- ارتفاع في الخسائر.
- انخفاض في العائد على الاستثمار.
- تحقيق تدفقات نقدية سلبية.
- عدم القدرة على زيادة رأس المال.
- عدم القدرة على النمو.
- وجود أثر لحجم هامش الإغراق.

الثالث عشر - المسببات الأخرى للضرر:

(152) وفقًا للفقرة الثانية من المادة الثالثة والعشرون من اللائحة قامت الوكالة ببحث المسببات الأخرى للضرر ذات الصلة كالتالي:

1- الواردات الأخرى

جدول (11)
الواردات الأخرى

الوحدة: كجم - القيمة: ريال سعودي

البيان	2020	2021	2022	2023/2022
حجم الواردات الأخرى	3,711,631	3,509,896	3,738,165	3,925,365
مؤشر حجم الواردات الأخرى %	100	95	101	106
مؤشر متوسط أسعار الواردات الأخرى %	100	129	164	145

المصدر: بيانات هيئة الزكاة والضريبة الجمارك بعد المعالجة

(153) يوضح الجدول السابق انخفاض مؤشر حجم الواردات الأخرى بنسبة 5% خلال عام 2021 مقارنة بسنة الأساس، بينما بدأ المؤشر في الارتفاع بنسب 1%، و6% خلال عام 2022 وفترة التحقيق على التوالي مقارنة بسنة الأساس، إلا أن سلطة التحقيق توصلت إلى وجود انخفاض في مؤشر الحصة السوقية للواردات الأخرى خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس.

(154) كما يتضح من الجدول السابق ارتفاع مؤشر متوسط أسعار الواردات الأخرى بنسبة 29%، 64%، و45% خلال الأعوام 2021، 2022، وفترة التحقيق على التوالي.

(155) توصلت الوكالة إلى انخفاض الحصة السوقية للواردات الأخرى وارتفاع متوسط أسعار بيعها خلال فترة التحقيق، ومن ثم لا تعد الواردات الأخرى أحد مسببات الضرر الواقع على الصناعة المحلية.

2- انكماش الطلب

جدول (12)
انكماش الطلب

الوحدة: كجم

البيان	2020	2021	2022	2023/2022
مؤشر حجم السوق %	100	84	101	115

المصدر: بيانات هيئة الزكاة والضريبة الجمارك بعد المعالجة وبيانات الصناعة المحلية

(156) توصلت الوكالة إلى أن هناك ارتفاع في حجم السوق خلال فترة التحقيق بنسبة 15% مقارنة بسنة الأساس، مما يدل على أنه لا يوجد انكماش في الطلب ولا يعد سببا من الأسباب الأخرى للضرر.

3- ممارسات التجارة التقييدية وتغير نمط الاستهلاك

(157) توصلت الوكالة إلى أنه لا توجد ممارسات تقييدية أو عوائق تجارية تؤثر على تجارة المنتج المشابه خلال فترة التحقيق، كما أنه لا يوجد تغير في نمط الاستهلاك خلال فترة التحقيق وبالتالي لم يؤثر ذلك سلباً على أداء الصناعة المحلية ومن ثمّ لا يعد كل من الممارسات التجارية التقييدية وتغير نمط الاستهلاك سببًا آخر من مسببات الضرر.

4- المنافسة

(158) توصلت الوكالة إلى أن الصناعة المحلية لم تتأثر بالمنافسة الداخلية بين المنتجين المحليين، كما أن الواردات من المصادر الأخرى -بخلاف الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق- تتنافس مع الصناعة المحلية في السوق المحلي خلال فترة التحقيق بشكل طبيعي وعند مستوى متقارب من الأسعار وتتأثر سلبًا مما تتأثر منه الصناعة المحلية، مما يدل على أن المنافسة لا تعد سببًا آخر من المسببات الأخرى للضرر.

5- التطور التقني

(159) توصلت الوكالة إلى أن الصناعة المحلية تستخدم تقنية حديثة في تصنيع المنتج المشابه تواكب التقنيات التي تستخدمها الشركات العالمية مما يدل على أن التطور التقني لم يؤثر سلباً على أداء الصناعة المحلية ولا يعد سببًا آخر من مسببات الضرر.

6- الأداء التصديري للصناعة المحلية

جدول (13)
الأداء التصديري للصناعة المحلية

الوحدة: كجم

البيان	2020	2021	2022	2023/2022
مؤشر حجم مبيعات التصدير%	100	283	250	259

المصدر: بيانات الصناعة المحلية

(160) يوضح الجدول السابق وجود ارتفاع في مؤشر حجم مبيعات التصدير للصناعة المحلية خلال فترة التحقيق، حيث ارتفع المؤشر خلال فترة تقييم الضرر بنسبة 183%، و150%، و159% للفترات 2021، 2022، وفترة التحقيق على التوالي مقارنة بسنة الأساس، ومن ثم توصلت الوكالة إلى أن الأداء التصديري للصناعة لا يعد سببا أخر من مسببات الضرر.

7- إنتاجية الصناعة المحلية:

(161) توصلت الوكالة إلى أن الصناعة المحلية لم تواجه أي تغيرات تؤثر سلبًا على إنتاجيتها للمنتج المشابه خلال فترة التحقيق وبالتالي فإن الإنتاجية لا تعد سببا آخر من مسببات الضرر.

الرابع عشر - العلاقة السببية

(162) وفقًا للفقرة الأولى من المادة الثالثة والعشرون من اللائحة، قامت الوكالة بدراسة العلاقة السببية بين الواردات المغرقة والضرر المادي اللاحق بالصناعة المحلية في ضوء إجابات الصناعة المحلية والمنتجين والمصدرين الأجانب على قوائم الأسئلة والتحقق منها خلال التحقيق، وتوصلت إلى الآتي:

- حجم الواردات المغرقة من كل دولة معنية لا يقل عن 3% من إجمالي الواردات خلال فترة التحقيق.
- حجم هامش الإغراق من الدول المعنية ليس قليل الشأن.
- زيادة حجم الواردات المغرقة بصورتها المطلقة وبالنسبة للإنتاج المحلي خلال فترة التحقيق.
- وجود فرق سعري بين المنتج المشابه والمنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة التحقيق.
- تأثُّر الصناعة المحلية من كبت سعري خلال فترة التحقيق.
- تدهور المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية خلال فترة التحقيق والتي تتمثل في عدم قدرة الصناعة المحلية على استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة، ثبات العمالة، انخفاض الإنتاجية، انخفاض المبيعات المحلية وحصتها السوقية، ارتفاع في الخسائر، انخفاض في العائد على الاستثمار، تحقيق تدفقات نقدية سلبية، عدم القدرة على زيادة رأس المال، عدم القدرة على النمو، وجود أثر لهامش الإغراق.

(163) كما توصلت الوكالة إلى عدم وجود مسببات أخرى للضرر بخلاف الواردات المغرقة خلال فترة التحقيق.

(164) توصلت الوكالة إلى أن الصناعة المحلية تعاني من ضرر مادي نتج عن الزيادة المطلقة والنسبية في الواردات المغرقة خلال فترة التحقيق، وأن هناك أدلة كافية على توافر العلاقة السببية بين الواردات المغرقة وبين الضرر المادي الواقع على الصناعة المحلية من خلال البحث والدراسة الموضوعية لتطور الواردات مع عوامل الصناعة الاقتصادية والأثر السعري لهذه الواردات على أسعار المنتج المشابه وأن هذه الزيادة في الواردات قد تزامنت مع الضرر المادي، كما أنه لا توجد مسببات أخرى معروفة للضرر قد تكون ساهمت في الضرر المادي الذي أصاب الصناعة المحلية.

الخامس عشر - تعليقات الأطراف المعنية على تقرير الحقائق الأساسية وتعليق الوكالة عليها

أ. تعليقات على المنتج الخاضع للتحقيق والمنتج المشابه

(165) علقت شركة عبدالرحمن صالح البهدل على أنه لا يمكن إدخال منتجات أو أصناف بغير مسمياتها الحقيقية وذلك لان الموانئ والجمارك تعمل دائما على مطابقة الأصناف والمسميات ولا يُسمح بدخول المخالف منها وهذا خلاف ما ورد في ادعاء الصناعة المحلية. كما علقت الشركة على أن المنتج المحلي شبيه في بعض الخواص وليس مماثل للمنتج الكوري، والذي يحظى الأخير بقبول وطلب خاصة من قبل المشاريع الحكومية وما يتبعها.

(166) توصلت الوكالة من خلال إجابات المصدرين/المنتجين على قوائم الأسئلة وكذلك البيانات التي تم الحصول عليها من جهات رسمية بالمملكة أن الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق تدخل تحت مسميات مختلفة على نفس البنود الجمركية المحددة في هذا التقرير وجميعها تخضع لوصف المنتج الخاضع للتحقيق. أما فيما يتعلق بتشابه المنتج الخاضع للتحقيق من كوريا مع المنتج المشابه المحلي، فتوضح الوكالة أنه من خلال الرد على قوائم الأسئلة وزيارة التحقق الميدانية للمصدر الكوري المتعاون في هذا التحقيق فقد تبين أن المنتج الذي تقوم بإنتاجه الصناعة المحلية هو منتج مشابه للمنتج الكوري الخاضع للتحقيق وفق ما توصلت إليه الوكالة في تقرير الحقائق الأساسية وهذا التقرير.

(167) علقت شركة HEESUNG POLYMER أن البند 590310000000 هو البند الخاص باستيراد المنتج الخاضع التحقيق، واعترضت على آلية احتساب كميات الواردات بإدخال ثلاث بنود جمركية غير متعلقة بالشكوى ومتعلقة بمنتجات أخرى. وعلقت الشركة على ضرورة أن يتوافق المنتج المشابه المُصنع محليا مع السلعة الخاضعة للتحقيق من حيث الخصائص الفيزيائية والفنية والكيميائية.

(168) توضح الوكالة أنه بعد فحص فواتير التصدير ومرفقاتها الواردة في إجابات الشركات المتعاونة على قوائم الأسئلة ووفق البيانات التي تم الحصول عليها من مصادر حكومية فقد تبين قيام الشركات المصدرة إلى المملكة من الدول المعنية بتسجيل المنتج الخاضع للتحقيق في مبيعاتهم إلى المملكة تحت البنود الجمركية 590310000000، 392112000000، 39219040000، 392690610000 وتحت مسميات مختلفة. كما توضح الوكالة بأن احتساب كمية الواردات خلال فترة تقييم الضرر قد تم من خلال قيام الوكالة بالتحقق من بيانات تفصيلية من مصادر حكومية عن واردات المنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة تقييم الضرر من كافة المصادر بما فيها الدول المعنية وقد تم مراجعة صفقات الاستيراد الخاصة بالمنتج الخاضع للتحقيق لحصر الأوصاف التي تنطبق على المنتج الخاضع للتحقيق وذلك لأغراض تحديد كميات استيراد المنتج الخاضع للتحقيق من كافة المصادر ومن الدول المعنية، وقد تم خصم كميات المنتجات المستوردة المسجلة على هذه البنود الجمركية التي لا تخضع لوصف المنتج الخاضع للتحقيق من كميات الاستيراد.

ب. التعليقات بشأن تحديد الإغراق

(169) علقت شركة Zhejiang Gaia Textile على اعتماد الوكالة على أسعار فواتير التصدير ذات القيم المنخفضة التي تم الحصول عليها من المصادر الحكومية وكذلك الفواتير ذات القيمة المنخفضة التي قدمتها الشركة خلال زيارة التحقق الميدانية والتي تعارضت مع أسعار الفواتير المقدمة في قوائم الأسئلة، وكذلك حول الفواتير الأخرى الخاصة بشركة صينية مصدرة أخرى "***" غير متعاونة تقوم بتصدير منتجات هذه الشركة المنتجة، وأدعت أنها ليس لها علاقة بهذه الشركة المصدرة، لذلك تطلب الشركة اعتماد بيانات الفواتير المقدمة من الشركة كأساس لحساب أسعار التصدير.

(170) توضح الوكالة بأنها قد حصلت على معلومات عن أسعار فواتير التصدير منخفضة القيمة الخاصة بالشركة من مصادر حكومية، وأنه خلال زيارة التحقق الميدانية أقرت الشركة أنها تقوم بإصدار هذه الفواتير وقدمت الشركة خلال زيارة التحقق فواتير مطابقة للمعلومات التي تم الحصول عليها من المصادر الحكومية، وفي ظل عدم تعاون المستوردين في هذا التحقيق وعدم قدرة الوكالة من التحقق من أسعار التصدير التي تمت بين الشركة والمستوردين خلال فترة التحقيق، وبناء على المعطيات لدى الوكالة تم الاعتماد على أسعار الفواتير التي قدمتها الشركة خلال زيارة التحقق الميدانية وكذلك الفواتير التي تم الحصول عليها من المصادر الحكومية، وفيما يتعلق بالفواتير التي تتعلق بالشركة المصدرة "***" التي تصدر شحنات لمنتجات هذه الشركة المنتجة والتي ادعت الأخيرة عدم معرفتها بهذه الشحنات، فقد تبين خلال زيارة التحقق إلى شركة Zhejiang Gaia Textile أن لديها نسخ فواتير لعمليات التصدير للشركة المصدرة "***" وهي مطابقة للفواتير لدى الوكالة.

(171) كما علقت شركة Zhejiang Gaia Textile بأن الوكالة استخدمت تكلفة الإنتاج التي قدمتها الشركة، ولم تستخدم المصاريف البيعية والعمومية والإدارية والمصاريف التمويلية التي قدمتها الشركة أيضاً، ولم توضح الوكالة الطريقة التي اعتمدت عليها لحسابهم، كما أن الشركة قامت بحساب هامش ربح للمبيعات المحلية وتبين اختلافه عما قامت الوكالة باستخدامه. كما علقت شركة Zhejiang Gaia Textile بأنه بناءً على أسعار التصدير والقيمة العادية المحسوبة من قبل الشركة، يصبح هامش الإغراق ***% من القيمة CIF.

(172) توضح الوكالة أنها قامت بموافاة الشركة من خلال تقرير الإفصاح السري بطريقة حساب المصاريف البيعية والعمومية والإدارية والمصاريف التمويلية وهامش الربح الخاص بالمبيعات المحلية التي تمت في مجرى التجارة العادي وكذلك تم ارسال معلومات للشركة عن طريقة تقدير القيمة العادية للأصناف التي لم تتم في مجري التجارة العادي.

(173) علقت شركة Feicheng Taishan Plastic-Coated Canvas Co. LTD على قرار الوكالة باعتبارها شركة غير متعاونة وطلبت تحديد هامش منفرد لها، عطفاً على تقديم الشركة لإجاباتها على قوائم الأسئلة والأسئلة التكميلية ووافقت على إجراء الزيارة الميدانية، مع أن الشركة تتفق مع سلطة التحقيق بأنها لم تقدم معلومات مناسبة وكافية تعكس تكلفة كل صنف بدقة خلال زيارة التحقق الميدانية، حيث أنها شركة صغيرة وليس لديها نظام تخطيط موارد للمؤسسات (ERP)، ومن ثم لا يمكنها

سوى تقديم مستندات ورقية لإثبات ذلك. وتطلب الشركة أن تعتمد جهة التحقيق على البيانات المقدمة جزئياً من خلال استخدام أفضل البيانات المتاحة (BIA) مع الشركة.

(174) تؤكد الوكالة على أن قرار اعتبار الشركة طرف غير متعاون في التحقيق تم وفقًا لأحكام الفقرة السابعة من المادة العاشرة والفقرة الثانية من المادة السادسة والأربعون من اللائحة التنفيذية وبعد دراسة مفصلة لبيانات الشركة وبناءً على الأسباب الموضحة بالفقرة 30 من النص غير السري لتقرير الحقائق الأساسية والموضحة تفصيلًا بنموذج الإفصاح السري الخاص المرسل للشركة.

(175) علقت شركة Heining Hongyuan I/E & Zhejiang Hontex New Materials Co. بأن بعض البيانات الواردة في تقرير الحقائق الأساسية قد تحتوي على تناقضات، ولعكس الوضع الفعلي للشركة بشكل أفضل، قدمت الشركة التقارير المالية المدققة عن الأعوام 2020 و2021 و2022 والتي توضح مبيعات وصافي أرباح تلك السنوات للشركتين Zhejiang Hontex New Materials - Haining Hongyuan I/E Co., Ltd، حيث يتضح أن الشركة تنتج وتبيع بأسعار معقولة وتحقق هامش ربح معقول، حيث أن الشركة لا تبيع المنتج بأقل من تكلفته أو قيمته. كما توضح الشركة أن هامش الإغراق الخاص بها 37٪ لا يعكس أسعار بيع الشركة ويؤثر سلبًا على استقرار السوق في المملكة، وإذا ما تم حظر صادرات الشركة فإن الصناعة المحلية ستقوم برفع الأسعار لعدم وجود منافسة، مع استعداد الشركة التام للتعاون مع الوكالة للتأكد من بياناتها ومنحها هامش إغراق 0% أو هامش إغراق أقل.

(176) عقبت شركة فبك للصناعة على هذا التعليق بأن شركة Heining Hongyuan I/E & Zhejiang Hontex New Materials Co. أشارت إلى مبيعاتها وهامش الربح كإجماليات وهو أمر غير ذي صلة بالتحقيق، حيث أن الشركة قد تخفض اسعارها أو هامش ربحها لبعض المنتجات لممارسة الإغراق بينما تحقق هوامش ربح عالية في منتجات أخرى أو حتى في أسواق أخرى، وبالتالي لا يزال بإمكانها تحقيق هوامش ربح إجمالية معقولة.

(177) توضح الوكالة أنه وفقاً للفقرة الثانية من المادة الحادية والثلاثون من اللائحة التنفيذية فقد تم تحديد الهامش الخاص بالشركة كشركة متعاونة خارج العينة على أساس المتوسط المرجح لهوامش الإغراق للمصدرين أو المنتجين الذين تم اختيارهم في العينة مع استبعاد أي هوامش محسوبة في العينة على أساس هوامش إغراق صفرية أو أقل من 2% أو التي تم حسابها على المعلومات المتاحة، وقد تم تحديد العينة وفقًا لأحكام المادة التاسعة والعشرون. ولم تفصح الشركة خلال مراحل التحقيق المبكرة عن رغبتها بعمل هامش منفصل لها أو تستفسر عن وجود إمكانية لذلك دون التأثير على مجرى التحقيق، أما فيما يتعلق بإمكانية قيام الصناعة المحلية من رفع أسعارها بعد حظر صادرات الشركة للمملكة، فتؤكد الوكالة على أن فرض رسوم مكافحة إغراق لا يحظر واردات الشركات المصدرة الخاضعة للتدابير لكن يتم فرض هامش الإغراق على الواردات الخاضعة للتدبير حتى تكون بأسعار غير مغرقة.

(178) علقت شركة HEESUNG POLYMER بأنه وفقاً لتقرير الحقائق الأساسية، لم تقم الوكالة باعتماد تكلفة التمويل كتسوية عند تحديد القيمة العادية، مما أدى إلى زيادة القيمة العادية وبما لا يتيح إجراء مقارنة عادلة بينها مع سعر التصدير الذي تم خصم تكلفة التمويل منها.

(179) توضح الوكالة أنها قامت خلال زيارة التحقق من مراجعة تكلفة التمويل لدى الشركة ولم يتمكن فريق التحقيق من ربط مدفوعات العملاء بقيم فواتير المبيعات المحلية وبالتالي لم يتمكن الفريق من ربط تكلفة الائتمان بالفواتير الصادرة من الشركة والمدفوعات من العملاء.

(180) علقت شركة HEESUNG POLYMER والملحقية التجارية الكورية بالمملكة على عدم صحة اعتماد الوكالة على فواتير الاستيراد التي حصلت عليها من المصادر الحكومية مع بقية الفواتير المقدمة من الشركة عند تحديد سعر التصدير نظراً لتعاون الشركة مع سلطة التحقيق وتزويدها خلال زيارة التحقق بعدد من الفواتير الصادرة والمصادق عليها من غرفة التجارة والصناعة الكورية، وأن الشركة على استعداد لتقديمها الآن بعد الحصول عليها بمساعدة غرفة التجارة والصناعة الكورية، كما علقت الملحقية الكورية أن الشركة لا تعلم أي الفواتير قام المستوردون بتسجيلها لأغراض التخليص الجمركي.

(181) توضح الوكالة أن أسعار الفواتير التي تم استخدامها في احتساب سعر التصدير هي الأسعار الموضحة على فواتير الشركة عند دخولها للسوق السعودي، وتوضح الوكالة أن عدم تعاون أي من المستوردين الذين يقومون باستيراد المنتج من الشركة لم يمكن الوكالة من التأكد من مطابقة الأسعار التي تمت بين المستورد والمصدر ولم تتمكن من التحقق من أسعار بيع المستورد في سوق المملكة.

ت. التعليق على جانب الضرر

(182) علقت شركة Heining Hongyuan I/E & Zhejiang Hontex New Materials Co. على أن شركة فبك للصناعة تبيع بأسعار منخفضة جداً ومنتجات منخفضة الجودة في السوق، كما أن ادعاء شركة فبك للصناعة بأن شركة Heining Hongyuan I/E & Zhejiang Hontex New Materials Co. تسببت بضرر لهم غير صحيح.

(183) علقت شركة فبك للصناعة أن ادعاء شركة Heining Hongyuan I/E & Zhejiang Hontex New Materials Co. بانخفاض الجودة لديها غير صحيح حيث أن صادرات شركة فبك للصناعة في تزايد للسوق الأوروبي رغم صعوبة معايير الجودة في هذا السوق وصعوبة المنافسة فيه، وأنه نظرا لزيادة الواردات المغرقة فقد توجهت شركة فبك للصناعة نحو التوسع في الأسواق الخارجية لتعويض عدم القدرة علي التوسع محليا في ظل المنافسة غير العادلة، كما أكدت الشركة على التزام منتجاتها بمعايير الجودة العالمية وذلك من خلال الحصول على الاعتمادات المحلية والعالمية.

(184) توضح الوكالة أنه بتحليل إجابات الصناعة المحلية، فقد تم التوصل إلى أن الصناعة المحلية لم تمارس خفض الأسعار وهو ما تم توضيحه بتقرير الحقائق الأساسية حيث ارتفع مؤشر متوسط سعر بيع المنتج المشابه بنسبة 20% في عام 2022

وبنسبة 32% خلال فترة التحقيق، وفيما يتعلق بانخفاض جودة المنتج الذي تنتجه شركة فبك للصناعة، توضح الوكالة أن المنتج الذي تقوم بإنتاجه الصناعة المحلية هو منتج مشابه للمنتج الخاضع للتحقيق.

(185) علقت شركة HEESUNG POLYMER على أن الوكالة توصلت إلى وجود فرق سعري بين أسعار المنتجات المحلية المشابهة والمنتج المستورد من كوريا بفارق كبير بلغ 42% بإعتمادها أيضا نفس المنهجية التي تم فيها احتساب التصدير من خلال الفواتير التي حصلت عليها من مصادر حكومية، في حين عدم وجود فرق سعري بين المنتج المشابه والمستورد من كوريا في الشكوى، كما أنه لا يوجد كبت سعري لدى الصناعة المحلية وفقاً لبيانات تقرير الحقائق الأساسية.

(186) توضح الوكالة أنه وفقًا للفقرة الثانية من المادة العشرون من اللائحة التنفيذية أنه لا يشترط اجتماع الفرق السعري والخفض السعري والكبت السعري عند تقييم الاثار السعرية للواردات المغرقة، كما أن ما قدمته الشركة الشاكية في الشكوى كان وفق الأدلة المبدئية لدى الصناعة حينها لأغراض بدء التحقيق، وأنه بعد توفّر البيانات المؤيدة مستندياً من خلال التحقيق من الأطراف المعنية ومن المصادر الحكومية، توصلت الوكالة لوجود فرق سعري بين المنتج المشابه المحلي والمنتج المستورد الكوري مقدراه 42% خلال فترة التحقيق. وفيما يتعلق بتعليق الشركة على عدم وجود كبت سعري، توضح الوكالة أن جدول الخفض والكبت السعري بتقرير الحقائق الأساسية يوضح وجود كبت سعري حيث لم تتمكن الصناعة من رفع أسعار البيع بشكل يتناسب مع الزيادة في التكلفة وذلك بسبب انخفاض أسعار الواردات المغرقة.

(187) علقت شركة HEESUNG POLYMER على الجدول 6 من تقرير الحقائق الأساسية بوجود تحسن عام في الإنتاج والطاقة المستغلة وتزايد في الإنتاجية والعمالة والأجور بشكل متفاوت للصناعة المحلية، وتحسن في المبيعات والحصة السوقية وانخفاض المخزون وهو ما يدل على عدم تحقق الضرر المادي للصناعة الشاكية، كما أن هناك تزايد في حجم صادرات الصناعة المحلية بشكل كبير مما سبب انخفاض الحصة السوقية للصناعة المحلية في العام أدى إلى تزايدت الحصة السوقية للواردات المدعى بإغراقها بشكل طفيف لسد الانخفاض في حصة الصناعة المحلية نتيجة هذا التحول. وقد أشارت الشركة إلى تراجع خسائر الصناعة المحلية للأعوام 2021 و 2022 وتحسن التدفقات النقدية لفترة تقييم الضرر. عدم وجود تزامن وتناسب بين اتجاهات المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية مع النسبة المدعى بها لتزايد الواردات.

(188) علقت شركة عبدالرحمن صالح البهدل أن شركة فبك للصناعة بررت خسائرها بسبب ممارسة الإغراق من الدول المعنية، بينما نشأت تلك الخسائر من سوء الإدارة لدى شركة فبك للصناعة وعدم دراسة متطلبات السوق جيدًا في ظل وجود مُصنع وطني واحد فقط وغير قادر على إنتاج نوعية معينة من PVC.

(189) علقت شركة فبك للصناعة ردا على شركة HEESUNG POLYMER بشأن الإنتاج والطاقة المستغلة أن شركة فبك للصناعة قد بدأت إنتاجها التجاري خلال العام 2019م بشكل تدريجي، وبلغ معدل إنتاجها خلال العام 2020 (السنة التشغيلية الفعلية الأولى) ما نسبته 37% من الطاقة الإنتاجية للشركة بحدها الأدنى، ومن الطبيعي ارتفاع مستويات الطاقة الإنتاجية للسنوات التالية بشكل مطرد، إلا أن مستويات الطاقة المستغلة فعلياً خلال السنوات المتتالية لم يتجاوز نسبة 42% من الطاقة

الإنتاجية المتاحة بالإضافة إلى أن الأرقام الحالية للمبيعات والحصة السوقية والعمالة والأجور بعيدة تماماً عن مستهدفات الشركة ولا تتناسب إطلاقاً مع حجم الاستثمار في خطوط الإنتاج واستقطاب التكنولوجيا والخبراء الفنيين مما أثر على قدرة الشركة في رفع طاقتها الإنتاجية المتاحة لعدم وصولها إلى استغلال طاقتها الإنتاجية الحالية، وهذا ما يدل على تحقق الضرر الواقع على الشركة. أما فيما يخص زيادة مبيعات التصدير للشركة، فإن ذلك يرجع إلى عدم قدرة الشركة على المنافسة المحلية بسبب الواردات المغرقة. كما أضافت الشركة في تعليقها على شركة HEESUNG POLYMER أنها شركة هادفة للربح ووجود خسائر مستمرة من سنة مالية لأخرى منذ السنوات التشغيلية الأولى وصولا إلى فترة التحقيق وبالرغم من عمل الشركة على زيادة حجم المبالغ المستثمرة لا يمكن اعتباره مؤشراً إيجابياً، كما أن التحسن في الخسائر التي ذكرته الشركة الكورية يعود إلى الجهود الكبيرة التي قامت بها إدارة الشركة لتخفيض النفقات ولا يرجع إلى نمو الأنشطة التشغيلية، وهذا يعد دليلاً آخر على الممارسات الضارة التي تحد من قدرة الشركة على النمو والتوسع، كما أن سبب التحسن في التدفقات النقدية يرجع إلى استمرار تمويل رأس المال العامل وضخ استثمارات إضافية وليس بسبب تحسن النتائج التشغيلية للشركة بشكل رئيسي.

(190) توضح الوكالة أنها وفقًا لأحكام الفقرة الأولى من المادة الثالثة والعشرون من اللائحة قامت ببحث الضرر الواقع على الصناعة المحلية من خلال تقييم موضوعي لجميع الأدلة والعوامل ذات الصلة وتوصلت إلى تدهور ملحوظ في مؤشرات الصناعة خلال فترة التحقيق وذلك عند تزايد الواردات المغرقة كما تم توضيحه في تقرير الحقائق الأساسية وهذا التقرير، كما توضح الوكالة عدم صحة الادعاء الذي يشير إلى وجود مصنع وطني واحد فقط بالمملكة وأن التحقيق وتقييم عوامل الضرر اعتمدت على بيانات الصناعة المحلية مجتمعة، كما توصلت الوكالة إلى أن ارتفاع مبيعات التصدير للصناعة المحلية لا يعد سببًا من الأسباب الأخرى للضرر الواقع على الصناعة المحلية.

السادس عشر – النتائج

(191) توصلت الوكالة إلى أن الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا ترد بأسعار مغرقة وأن هناك ضررًا ماديًا وقع على الصناعة المحلية خلال فترة التحقيق.

(192) كما توصلت الوكالة إلى أن هناك علاقة سببية بين الواردات المغرقة والضرر المادي الواقع على الصناعة المحلية وأنه لا يوجد مسببات أخرى للضرر قد تشكل عامل مؤثر من عوامل الضرر على الصناعة المحلية خلال نفس الفترة.

السابع عشر – التوصية

(193) بناءً على النتائج أعلاه، توصي الوكالة بفرض رسوم مكافحة الإغراق النهائية لمدة خمس سنوات على واردات نسج أو أقمشة مغطاة بمادة البولي فينيل كلوريد (بي في سي) ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا وفق النسب والقيم الواردة بالجدول أدناه.

(194) عند صدور قرار بفرض تدابير مكافحة الإغراق النهائية يتم نشر الإعلان العام وقرار فرض الرسوم النهائية بالجريدة الرسمية وفق الفقرات الأولى والثانية من المادة السادسة عشرة من النظام.

جدول (14)

جدول فرض رسوم مكافحة الإغراق النهائية

	دولة المنشأ	دولة التصدير	الشركة المنتجة*	الشركة المصدرة*	رسوم مكافحة الإغراق النهائية
1	جمهورية الصين الشعبية	جمهورية الصين الشعبية	Zhejiang Dejia New Material Co. Ltd	Zhejiang Dejia New Material Co. Ltd	25.56% من القيمة CIF بما لا يقل عن 2.06 ريال سعودي/كيلوجرام
2	جمهورية الصين الشعبية	جمهورية الصين الشعبية	ZHEJIANG GAIA TEXTILE CO. LTD	ZHEJIANG GAIA TEXTILE CO. LTD	43.62% من القيمة CIF بما لا يقل عن 2.46 ريال سعودي/كيلوجرام
3	جمهورية الصين الشعبية	جمهورية الصين الشعبية	Haining Hongyuan I/E Co., Ltd	Zhejiang Hontex New Materials Co., Ltd	30.78% من القيمة CIF بما لا يقل عن 2.07 ريال سعودي/كيلوجرام
4	جمهورية الصين الشعبية	جمهورية الصين الشعبية	أخرى (أي تغير في الشروط الموضحة بالبنود 1 - 2 - 3)		51% من القيمة CIF بما لا يقل عن 3 ريال سعودي/كيلوجرام
5	جمهورية الصين الشعبية	أي دولة في العالم بخلاف جمهورية الصين الشعبية	كافة المصادر	كافة المصادر	
6	أي دولة في العالم بخلاف جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا	جمهورية الصين الشعبية	كافة المصادر	كافة المصادر	
7	جمهورية كوريا	جمهورية كوريا	HEESUNG POLYMERS	HEESUNG POLYMERS	26.83% من القيمة CIF بما لا يقل عن 2.17 ريال سعودي/كيلوجرام
8	جمهورية كوريا	جمهورية كوريا	أخرى (أي تغير في الشروط الموضحة بالبند 7)		41.84%من القيمة CIF بما لا يقل عن 3.03 ريال سعودي/كيلوجرام
9	جمهورية كوريا	أي دولة في العالم بخلاف جمهورية كوريا	كافة المصادر	كافة المصادر	
10	أي دولة في العالم بخلاف جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا	جمهورية كوريا	كافة المصادر	كافة المصادر	

*يتعين على الشركات التي ينطبق عليها رسم مكافحة إغراق فردي إضافة اسم الشركة المنتجة والشركة المصدرة في الفاتورة التجارية المرتبطة بشحنة التصدير للمملكة وذلك لتستفيد من هذا الرسم الفردي، وإلا ستخضع هذه الشحنة لرسم مكافحة الإغراق العام بحسب دولة المنشأ/التصدير في الجدول.